Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Syrian Virtual University

الجمهورية العربيّة السوريّة
وزارة التعليم العالي
الجامعة الافتراضيّة السوريّة

دراسة عوامل البيئة الاستثمارية وأثرها في جذب الاستثمار:

دراسة حالة إمارة أم القيوين نموذجاً للاستثمار

Study of investment environment factors: Umm ALQuwain investment model

Case study

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال تأهيل وتخصص MBA

إعداد الطالبة:

ميسون فريد اليونس

MAYSOON_90366

إشراف

أ .م . د مجد صقّور

2019

الإهداء

أهدي دراستي هذه.

إلى قلب غمرني بالحنان وغلفني بالإرادة ..... أمي

إلى روح كانت قدوة وأصبحت حافزاً للمواصلة..... أبي رحمك الله

إلى رفيق الروح والصديق والسند الذي لولا دعمك لما وقفت ثانية ً .....زوجي وائل

إلى جمال الحياة وفرحة القلب أميرتي نايا وشيخ الشباب تيم ...لكم أواصل بكل قوة .....أبنائي

إلى زهراتي الثمانية رفقة العمر علا، أروى، فائزة، لما، ديما، راما، دانا، لانا ..... أخواتي

إلى من شجعني ودفعني للمواصلة رغم ضغط العمل..... مديري سلطان آل علي

إلى من مهد لي الدرب .....الدكتور المشرف مجد صقور

إلى كل الأصدقاء في كل مكان وزمان

إلى كل من قدم لي الدعم من خلال رأي أو فكرة أو نصيحة أو تشجيع

شكر وتقدير

الحمد الله الذي بحمده تتم الصالحات

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإحترام لكل من دعمني خلال فترة دراستي، وأخص بالذكر **الدكتور المشرف مجد صقور** الذي كان نعم المرشد والموجه منذ أن كان موضوع الدراسة في مراحله المبكرة حيث لم يبخل بوقته ولولا توجيهاته وارشاداته وتشجيعه لما رأت هذه الدراسة النور.

كما أشكر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الإفتراضية السورية لدعمهم خلال مسيرتي الدراسية.

وأتقدم أيضاً بعظيم الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، فلهم مني كل التقدير والإحترام.

وأشكر كل من ساهم بتقديم العون لإتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر:

من مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة مديري / **المدير التنفيذي سلطان سعيد سلطان آل علي/.**

من المجلس التنفيذي / **الأمين العام للمجلس حميد راشد الشامسي** / وكل من مد يد العون من موظفي المجلس.

وأشكر دعم ومساعدة المدير العام وموظفي كل من (الدائرة الإقتصادية ، هيئة أم القيوين الصناعية، منطقة التجارة الحرة) والإعلامي محمد الكشف.

وشكري العميق لزملائي في الجامعة الإفتراضية السورية الذين لم يبخلوا بوقتهم أو بالمعلومات، وكان لهم فضل تسهيل العمل في هذه الدراسة، ابتسام طافش، رواد الزغير.

وأخيرا أشكر أطفالي وزوجي - عائلتي الرائعة - التي تحملت ضغط الدراسة على مدى سنتين لولاكم لما نجحت.

مع كل المحبة والاحترام

ميسون

ملخص الدراسة

الطالبة: ميسون فريد اليونس

العنوان: دراسة عوامل البيئة الاستثمارية وأثرها في جذب الاستثمار- دراسة حالة إمارة أم القيوين نموذجاً للاستثمار

الجامعة الافتراضية السورية

إشراف الدكتور: مجد صقور

عام 2019

تهدف الدراسة إلى التعرف على عوامل البيئة الاستثمارية في إمارة أم القيوين وأثرها في جذب الاستثمار للإمارة، وتمثلت عوامل بيئة الاستثمار بالبنية التحتية والعوامل الإدارية (وهي توفر كوادر مدربة، دليل استثماري، جهة خاصة بالاستثمار، وجود جهات متعددة، الاجراءات) والترويج.

وقد تكون مجتمع البحث من المستثمرين المحليين و الأجانب المسجلين في الجهات الحكومية بإمارة أم القيوين و هي (منطقة التجارة الحرة - الدائرة الإقتصادية - هيئة أم القيوين الصناعية)، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية لمجموعة من المستثمرين ، إذ تم توزيع استبانة كرابط إلكتروني باللغتين العربية و الإنكليزية _ وذلك لوجود مستثمرين غير محليين و غير عرب_ على عدد من المستثمرين ، و تم استرداد (145) استبانة مستوفية كافة الإجابات و صالحة للدراسة ، وقد استخدمت الباحثة عدداً من الأساليب الإحصائية في البرنامج الإحصائي **SPSS** لعرض و تحليل نتائج الدراسة.

خلصت الدراسة إلى وجود بيئة استثمارية جاذبة في إمارة أم القيوين ، وأن هناك علاقة ارتباط موجبة وأثر ذو دلالة احصائية معنوية لعوامل بيئة الاستثمار (البنية التحتية - توفر كوادر مدربة - دليل استثماري - وجود جهة خاصة بالاستثمار- الاجراءات - الترويج) في جذب الاستثمار للإمارة، في حين لا يوجد علاقة ارتباط أو أثر ذو دلالة احصائية معنوية لعامل بيئة الاستثمار (وجود جهات متعددة) في جذب الاستثمار للإمارة.

وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من الحلول والمقترحات أبرزها ضرورة تحسين مستوى الخدمات في البنية التحتية والإهتمام بتوفير كادر إداري مدرب ومتخصص والعمل على توفير دليل استثماري لتسهيل وتوحيد الإجراءات، كما أوصت بضرورة الاهتمام بالترويج لما له من دور كبير في استقطاب المستثمرين ،إضافةً إلى الاهتمام بإعادة صياغة الإجراءات لتحقق النتائج المرجوة ، وضرورة تفعيل دور هيئة الاستثمار الذي سيساعد في تنظيم وتسهيل عملية الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، البنية التحتية، دليل الاستثمار، كادر إداري، ترويج، هيئة الاستثمار.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث 1

1-1مقدمة:..... 2

2-1 المصطلحات والتعاريف:..... 2

3-1 الدراسات السابقة: 3

4-1 مشكلة البحث:..... 10

5-1 أهمية البحث:. 10

6-1 أهداف البحث:..... 11

7-1 متغيرات البحث ونموذجه:..... 11

8-1 فرضيات البحث:..... 13

9-1 مجتمع وعينة البحث: 13

1- 10 منهجية البحث: 14

11-1 حدود البحث: 15

12-1 خطة البحث:..... 15

الفصل الثاني: الإطار النظري 17

المبحث الأول: دراسة عوامل الاستثمار 18

1-1 مفهوم الاستثمار وأهميته:..... 18

2-1 مفهوم البيئة الاستثمارية ومكوناتها:..... 21

المبحث الثاني: الدور المرتقب لعوامل الاستثمار في جذب الاستثمارات 28

1-2 تأثير مناخ وبيئة الاستثمار على قرار الاستثمار: 28

2-2 نظرة على فرص الاستثمار في مختلف البلدان:..... 29

3-2 مناخ الاستثمار في الدول العربية: 30

الفصل الثالث: الإطار العملي 33

المبحث الأول: واقع الإستثمار في الإمارات العربية المتحدة وإمارة أم القيوين..... 34

1-1 المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة: 34
2-1 نبذة عن إمارة أم القيوين: 35
3-1 واقع بيئة أم القيوين الاستثمارية:..... 37
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات..... 41
1-2 تطوير أداة البحث: 41
2-2 ثبات وصدق أداة البحث:..... 43
3-2 خصائص عينة الدراسة: 44
4-2 نتائج الاحصاء الوصفي:..... 48
5-2 اختبار فرضيات البحث :..... 55
المبحث الثالث: النتائج والمقترحات..... 75
1-3 النتائج:..... 75
2-3 المقترحات: 77
3-3 الخاتمة :..... 77
4-3 مقترحات لدراسات مستقبلية:..... 78
قائمة المراجع :..... 80
الملاحق:..... 83

قائمة الجداول

الجدول (3 – 1) درجات الترميز لكل حالة من حالات الإجابة ومجالها 42
الجدول (3 – 2) عدد عبارات كل متغير والمصدر من الدراسة 42
الجدول (3 – 3) معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق للاستبانة 43
الجدول (3 – 4) معامل ألفا كرونباخ الكلي 43
الجدول (3 – 5) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب الجنس 44
الجدول (3 – 6) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب النشاط 45
الجدول (3 – 7) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب الجهة 46
الجدول (3 – 8) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب المدة 47
الجدول (3 – 9) اختبار التوزيع الطبيعي 48
الجدول (3 – 10) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد البنية التحتية 50
الجدول (3 – 11) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد الكادر الإداري 50
الجدول (3 – 12) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد دليل الاستثمار 51
الجدول (3 – 13) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد وجود جهات متعددة 52
الجدول (3 – 14) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار 52
الجدول (3 – 15) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد الإجراءات 53
الجدول (3 – 16) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد الترويج 54
الجدول (3 – 17) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد جذب المستثمر 55
الجدول (3 – 18) نتائج اختبار Tللعينة الواحدة ONE SAMPLE T_TEST متغير جذب المستثمر 55
الجدول (3 – 19) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر 57
الجدول (3 – 20) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر 58
الجدول (3 – 21) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر 58
الجدول (3 – 22) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد الكادر الإداري وجذب المستثمر 60
الجدول (3 – 23) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الكادر الإداري وجذب المستثمر 60
الجدول (3 – 24) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الكادر الإداري وجذب المستثمر 61
الجدول (3 – 25) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين دليل الاستثمار وجذب المستثمر 62
الجدول (3 – 26) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد دليل الاستثمار وجذب المستثمر 63
الجدول (3 – 27) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد دليل الاستثمار وجذب المستثمر 63
الجدول (3 – 28) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر .. 65
الجدول (3 – 29) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر 65
الجدول (3 – 30) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر 66
الجدول (3 – 31) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر 67
الجدول (3 – 32) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر 68
الجدول (3 – 33) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر 68
الجدول (3 – 34) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر 71
الجدول (3 – 35) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر 71
الجدول (3 – 36) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر 71
الجدول (3 – 37) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد الإجراءات و جذب المستثمر 73
الجدول (3 – 38) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر 73
الجدول (3 – 39) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر 74

قائمة الأشكال

الشكل (1 – 1) نموذج المتغيرات 12
الشكل (3 – 1) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب الجنس 44
الشكل (3 – 2) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب النشاط 45
الشكل (3 – 3) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب الجهة 46
الشكل (3 – 4) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب المدة 47
الشكل (3 – 5) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر 57
الشكل (3 – 6) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد الكادر الإداري وجذب المستثمر 59
الشكل (3 – 7) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد دليل الاستثمار وجذب المستثمر 62
الشكل (3 – 8) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر 64
الشكل (3 – 9) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر 67
الشكل (3 – 10) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر 70
الشكل (3 – 11) مخطط SCATTER PLOT بيان العلاقة الخطية بين بعد الترويج وجذب المستثمر 72

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

1-1 مقدمة

2-1 المصطلحات والتعاريف

3-1 الدراسات السابقة

4-1 مشكلة البحث

5-1 أهمية البحث

6-1 أهداف البحث

7-1 متغيرات البحث ونموذجه

8-1 فرضيات البحث

9-1 مجتمع البحث وعينته

10-1 منهجية البحث

11-1 حدود البحث

12-1 خطة البحث

1-1 مقدمة:

الاستثمار هو الرهان الحقيقي لدفع عجلة الإقتصاد قدماً وتحقيق التطور و الإزدهار لمختلف الشعوب ، وتعد البيئة الاستثمارية الحاضنة لجميع أنواع الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و تلعب دوراًرئيسياً في تحديد حجم هذه الاستثمارات وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع . وهنا يجب التركيز على حقيقة مفادها إذا كانت عوامل البيئة الاستثمارية مشجعة زادت التدفقات الاستثمارية وبالعكس، أي أن هناك علاقة بين عوامل البيئة الاستثمارية و مستوى جذب أو طرد التدفقات الاستثمارية ، و تعد عوامل البيئة الاستثمارية عديدة من أهمها : الاستقرار الأمني و العوامل الإقتصادية و المالية والبنية التحتية و الإدارية والشفافية و النزاهة في التعاملات الإدارية ووضوح الاجراءات القانونية وغيرها التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى منطقة دون أخرى تتمتع ببيئة استثمارية آمنة ، و لتوفير ذلك لا بد من دراسة البيئة و العمل على تحسين عواملها و الترويج لجذب الاستثمار لها .

تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع البيئة الاستثمارية في إمارة أم القيوين وبيان أثر عوامل هذه البيئة على جذب الاستثمار بأنواعه وسوف يتناول هذا الفصل الإطار العام للبحث باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة تمهيداً لطرح مشكلة البحث وأهميته ومن ثم تحديد أهداف البحث ومتغيراته وفرضياته ، إضافةً إلى ذلك سيتضمن هذا الفصل مجتمع البحث وعينته ومنهجيته وكذلك حدود البحث في الختام.

2-1 المصطلحات والتعاريف:

الاستثمار:

عرفه العياشي (2016) بأنه "عبارة عن عقد بين طرفين (الدولة والمستثمر) قصد منه تحقيق مصلحة يتشارك فيها الطرفين نفس الهدف ويتقاسمان سوية الأعباء ويتساوون في المنافع " وأضاف إلى ذلك تعريف أكثر موضوعية وحيادية حيث أن "الاستثمار يهدف إلى إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية

الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة ، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الإفتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة".

البيئة الاستثمارية:

تعرف البيئة الاستثمارية بأنها "مجموعة من القوانين والسياسات والإجراءات والهيئات التي تعزز ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر". (حمزة، 2012)

المناخ الاستثماري:

يعبر المناخ الاستثماري عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية للمشروعات الصناعية وتتصف مكونات المناخ الاستثماري بالتغير والتأثير الكبير على نجاح الاستثمار وقد تؤثر سلباً على فرص نجاح المشروع الاستثماري. (الجبوري، 2008)

الترويج:

عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عددها الثالث لعام 2012 الترويج للاستثمار بأنه "هو تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في البلد المضيف، ويجب ألا تنتهي برامج ترويج الاستثمارات بصدور الموافقة للمستثمر الأجنبي ، إذ يتعين أن تكون العملية متصلة حتى لا يضر بالسمعة الاستثمارية للدولة. ومن بين الأدوار المهمة لجهات الترويج السعي لإفادة الاقتصاد الوطني من الاستثمارات وتعظيم مساهمتها في المؤشرات الإقتصادية ".

3-1 الدراسات السابقة:

3.1-1 الدراسات العربية:

- **دراسة (الهيتي والشمر، 2018)**: دراسة بعنوان " البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار / دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً "

تناولت الدراسة تحليل البيئة الاستثمارية بالإعتماد على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. وكذلك بيان انعكاسات ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت أهم النتائج :-

1) تحسن ملحوظ في بيئة الإمارات من المرتبة 69 عالمياً عام 2004 إلى المرتبة 26 عام 2017.
2) تصنف الإمارات ضمن الإقتصاديات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار في استقطاب الرأسمالية الأجنبية غير أن أداءها أقل قياساً ببقية الدول المنافسة في نفس التصنيف.

وغيرها من النتائج التي بينت تميز الإمارات في حقل الاستثمار إلا أنه لا بد من العمل على إصلاح بعض الإجراءات والقيام بتحسين وتوفير بعض العوامل والإسراع في إقرار قانون الاستثمار الجديد.

- **دراسة (بونقاب والزهاري، 2018)**: دراسة بعنوان " أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)"

كان هدف الدراسة يتمحور حول مدى مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث تم دراسة تصنيف الجزائر ضمن أهم المؤشرات النوعية الدولية التي تقيس مدى ملاءمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذا التعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها وبالتالي الحكم على مناخها الاستثماري ، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن المناخ الاستثماري السائد في الجزائر غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لا يزال هذا الأخير ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها البلاد.

- **دراسة (سليمان، 2017)**: دراسة بعنوان " دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان 2000 – 2016"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة 2000-2016م. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الأثر السلبي لعدم تهيئة مناخ الاستثمار المتمثل في الأوضاع السياسية والإقتصادية وتعديل القوانين المشجعة للاستثمار على حجم التدفقات الاستثمارية إلى السودان، وحيث افترض أن التشريعات الاستثمارية السائدة الآن في السودان تشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبيئة الإقتصادية بالسودان جيدة مما يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تعديل قوانين الاستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن تقييم مناخ الاستثمار في السودان عن طريق المؤشر المركب ، وجد أن مناخ الاستثمار خلال سنوات الدراسة الأولى كان غير مؤاتي ومن العام 2006_2016 كان مؤاتياً للاستثمار، وأن

مؤاشرات الإقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة من الدراسة كانت إيجابية ومحفزه لجذب المزيد من الاستثمارات.

- **دراسة (العياشي،2016)**: دراسة بعنوان " مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات وذلك باعتماد منهج التحليل الإقتصادي الوصفي في تحديد مفاهيم الاستثمار و محددات مناخ الاستثمار التي أقرتها المعاهد و المؤتمرات و المؤسسات الدولية ، وخلصت الدراسة إلى أن جل الدول النامية تسعى إلى إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع إنفتاحها على إقتصاد السوق بفضل سنها لمنضومات تشريعية منسجمة وهادفة الى خلق بيئة تستقطب إهتمام المستثمرين الأجانب منها: الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية من أهم الخصائص المميزة للدولة المستقطبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر البعض من هذه الحوافز:

1) الإعفاءات الجبائية لاسيما عند بداية النشاط الاستثماري.
2) ضمان حرية وسهولة تحويل الأرباح ورأس المال.
3) عدم التدخل في تحديد الأسعار وترك ذلك لقواعد السوق المتعلقة بالعرض والطلب.
4) توفير القروض والتسهيلات الإئتمانية الداخلية.
5) التخلي عن بعض الشروط المرتبطة بالنظرة السيادية للدولة.

- **دراسة (الشريف ولمياء، 2013)**: دراسة بعنوان " دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييميه"

قام الباحث في هذه الدراسة إلى التطرق إلى وضعية تنافسية الإقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات التنافسية وكذلك تقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه:

1) تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.

2) يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات إقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيزالقدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

- **دراسة (الرضا والجوارين، 2012):** دراسة بعنوان " واقع البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان وسبل تطويرها"

تبين من الدراسة أن أداء إقليم كردستان فيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان جيدا إذ شهد إرتفاعا مستمراً خلال المدة (2006-2010)، وأن بيئة الاستثمار في الإقليم كانت بيئة جاذبة للاستثمار نسبيا إلا أنها بحاجة إلى العديد من الإصلاحات والتشريعات من أجل تطويرها، فضلاً عن أنه يجب توخي العدالة في توزيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية بين محافظات الإقليم وخصوصا محافظة دهوك التي كانت الأقل حصة من الاستثمارات بين محافظات الإقليم وهذا يستدعي إنشاء مطار دولي في المحافظة وترويج الفرص الاستثمارية المتوفرة فيها وتطوير البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات حتى تعم فائدة الاستثمار كافة محافظات الإقليم.

- **دراسة (محمد نصر،2008): دراسة** بعنوان " دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين: دراسة حالة قطاع غزة"

أظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1998، بالإضافة إلى ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ولا سيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين. وأوضحت الدراسة أن هناك ضعفاً في مجال السياسة العامة للسلطة في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي حيث لم يميز قانون الاستثمار بين المستثمر المحلي والأجنبي .وأكدت

الدراسة أن عدم الإستقرار الأمني في المناطق الفلسطينية ساهم إلى حد كبير في هجرة رؤوس الأموال للخارج، وإحجام المستثمر المحلي عن المزيد من الاستثمار بسبب تلك الظروف .

- **دراسة (جبر، 2007)**: دراسة بعنوان " دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة (حالة الأردن ومصر واليمن)"

تهدف هذه الدراسة إلى بناء تصور متكامل عن العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار في كل من الأردن ومصر واليمن. وإلقاء الضوء على التحديات ونقاط الضعف واقتراح المعالجات المناسبة لها ويتكون مجتمع البحث من الشركات الأجنبية ذات الاستثمار المباشر في كل من الدول المذكورة يبلغ عددها 6660 شركة وتم اختيار عينة عشوائية بنسبة 5% وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل الإقتصادية والسياسية والتشريعية والبنية التحتية والبنية الإدارية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الأردن ومصر واليمن.
2) عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل الثقافية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الأردن ومصر واليمن.

3.2-1 الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (أحمد، 2017)**: دراسة بعنوان " تحليل مناخ الاستثمار في بنغلاديش "

"Investment Climate of Bangladesh: (An Analysis) / Investment Analysis"

بيئة الاستثمار العالمية تجعل من الضروري بالنسبة للدول اتباع نهج سياسات متعدد السنوات لتحسين نطاق وجودة الاستثمار العام والخاص، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن بنغلاديش تعاني من مشاكل مثل سوء الإدارة والكوارث الطبيعية، إلا أنها تتمتع بسوق محلية قوية بإقتصاد نشط. تم إجراء إصلاحات سياسية مختلفة في بنغلاديش في فترات زمنية مختلفة من أجل زيادة الاستثمار. وتمكنت الحكومة في المرحلة الأخيرة من تطوير خدمة الشباك الواحد التي يمكن للمستثمرين من خلالها تقديم طلب من خلال هيئة تنمية الاستثمارات في بنغلاديش إلى جانب بعض المنظمات الأخرى وكذلك سلطات الأراضي والبيئة. تضم بنغلادش عددًا كبيرًا من الشباب، ويمكن

استخدامها لبناء إقتصاد قوي مع أصحاب المشاريع الشباب، ويمكنهم إنشاء نظام بيئي مناسب للاستثمار يتم تحديده بواسطة القواعد واللوائح والقوانين والإجراءات والتعليم وتنمية المهارات والبنية التحتية والطاقة ...إلخ.

- **دراسة (Zykiene & Snieska ,2015)** : دراسة بعنوان " جاذبية المدينة للاستثمار: الخصائص و العوامل الأساسية"

"City attractiveness for investment: Characteristics and underlying Factors"

الغرض الرئيسي من البحث هو التمييز بين الخصائص النظرية للمدينة الجذابة للاستثمارات وإثباتها من خلال استقراء أراء رجال الأعمال. طبق البحث على مدينة ليتوانيا وخلصت النتائج إلى أنه: في كثير من الحالات يتأثر اختيار المدينة للاستثمار من حيث سهولة الوصول وتوفر القوى العاملة الماهرة وتكاليفها، وسعر المورد والمنافسة في السوق. أما بالنسبة لممثلي الشركات التجارية كان توفير خدمات دعم الأعمال عاملاً هامًا. وفي نظر رجال الأعمال كان تطوير البنية التحتية، وسهولة الوصول إلى المناطق الحضرية الوطنية الكبرى والأسواق الخارجية شرط إلزامي لبدء الأعمال التجارية، أما ملخص نتائج الاستبيان فكان يعتقد أغلب المجيبين أن التدابير الأكثر فعالية هي المالية على الرغم من أن أحدث الأدبيات العلمية تذكر أن التعاون والخبرة ومهارات التواصل عاملاً جزئيًا وتعتبر مخاطر العمل عاملاً مهماً في تقرير بدء العمل التجاري وبناءه، لذلك إدخال الأفكار الجديدة والمبتكرة في المدينة ستسهم في تطوير الأعمال في تلك المدينة.

- **دراسة (Nwaigwe et all,2010)** : دراسة بعنوان " تحسين مناخ الاستثمار في نيجيريا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي: تحليل اقتصادي قياسي / 2010"

"Improving Nigeria's Investment Climate for Enhanced Economic Growth: An Econometric Analysis/2010"

تبحث الدراسة في تحسين مناخ الاستثمار النيجيري لتعزيز النمو الإقتصادي نظراً لأن معدل النمو الإقتصادي البطيء في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي تجلى في شكل اختلالات الإقتصاد الكلي والتفاوت الكبير في الإدخار والاستثمار وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الديون المتراكمة وما إلى ذلك.

وخلصت الدراسة إلى أن العديد من العوامل تمثل ضعف الأداء الإقتصادي للإقتصاد النيجيري، وانخفاض معدلات الاستثمار. لذلك يوصى بتحسين هذه السياسة، ويجب إضفاء الطابع المؤسسي عليها، ومتابعة إطار الإقتصاد الكلي المستقر، وتشجيع النظام المالي المواتي وتعميق وتنويع القطاع المالي.

3.3-1 مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

مما سبق عرضه من دراسات يتبين لنا أن جميعها تناولت موضوع المناخ الاستثماري أو البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار من جوانب عدة واعتمدت أغلبها على دراسة المؤشرات النوعية للمناخ الاستثماري في دول مختلفة وجميعها أكدت على وجود أثر لعناصر بيئة الاستثمار على زيادة تدفقات الاستثمار في تلك البيئة وعلى أهمية تطويرها للحصول على النتائج المرجوة.

وقد تم **الاستفادة** من الدراسات السابقة كما يلي:

I. معرفة ماتناولته الدراسات حديثاً بما يخص موضوع البحث.
II. الجانب النظري يثري الدراسة الحالية بكم من المعلومات المفيدة.
III. تم تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة.
IV. الاستفادة من النتائج والمقترحات لبناء ما يتناسب مع الدراسة الحالية في ختامها.

ولكن تتميز هذه الدراسة عن غيرها بأنها تعطي نظرة مركزة عن البيئة الاستثمارية لإمارة تقع ضمن دولة اهتمت منذ زمن بتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وقامت بتطوير القوانين واللوائح المعنية بالاستثمار والبيئة الاستثمارية ، إضافةً إلى أنها ستكون الدراسة الأولى من نوعها كبحث أكاديمي في تلك الإمارة على حد علم الباحثة علماً أنه يتم حالياً إجراء دراسة لتقييم وضع الإمارة فيما يخص الاستثمار وعوامل جذبه من قبل شركات مختصة بهذا المجال.

4-1 مشكلة البحث:

على الرغم من التحسن التدريجي للبيئة الاستثمارية في إمارة أم القيوين ، حيث تشير نتائج المسح الميداني الذي تم إجراؤه لصالح دراسة استشارية حالية إلى ارتفاع درجة الرضا فيمايتعلق بالقوانين و تكاليف و زمن إنهاء إجراءات المستثمرين عن بيئة الأعمال في الامارة ، خاصة الاستيراد و التصدير، كما حظيت جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين من مؤسسات الاستثمار بدرجة رضا أعلى من المتوسط اضافةً لتوفر البنية التحتية اللازمة و الحوافز المطلوبة لمجتمع أعمال زاهر من قبل منطقة التجارة الحرة في أم القيوين (الخارطة الاستثمارية لأم القيوين، 2019)، فإن حجم الاستثمارات لم يرق إلى مستوى الفرص و الإمكانات المتاحة ، مما يؤكد أن ثمة جملة من المشكلات تقف حائلاً أمام تدفقها و عليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن المشكلة الرئيسية الآتية:

"ما مدى توافر عناصر بيئة الاستثمار في إمارة أم القيوين؟ وما هو أثرها في جذب الاستثمار؟"

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية، سيتم الإجابة عنها في البحث:

I. ماهو واقع البيئة الاستثمارية في أم القيوين؟
II. هل هناك أثر لعوامل البيئة الاستثمارية على جذب الاستثمار؟
III. إلى أي مدى يمكننا التخفيف من العوامل الطاردة وتوفير عوامل جاذبة؟

5-1 أهمية البحث:

5.1-1 الأهمية النظرية:

تبرز أهمية الدراسة في أنها ستزود في شقها النظري المهتمين والقائمين بالجانب الاستثماري بالإمارة بمعلومات عن واقع البيئة الاستثمارية داخل الإمارة ومعلومات تساعدهم باكتشاف نقاط القوة والضعف فيها إضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبر إثراء في هذا المجال للمكتبة العربية عامةً ومكتبة الإمارة خاصةً.

1-5.2 الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة أنها دراسة تسلط الضوء على إمارة أم القيوين وواقع الاستثمار فيها وستقدم الدليل الإحصائي على أثر عوامل بيئة الإستثمار في جذب المستثمر وأيضاً في كونها تتناول موضوعا أساسيا ويلعب دوراً مهما في اقتصاد الدول ألا وهو الاستثمار الذي تسعى الدول إلى جذبه من خلال توفير مختلف العوامل المساعدة على تحفيزه بما في ذلك تحسين البيئة الاستثمارية، وأيضاً فيما ستخرج به هذه الدراسة من مقترحات ومدى تطبيقها والتي قد تفيد الإمارة مستقبلاً.

1-6 أهداف البحث:

تقف أم القيوين على أعتاب مرحلة جديدة من التغيير لتحقيق رؤية الإمارات 2021 ورؤية إمارة أم القيوين 2021 التي تتضمن أهدافها تحويل الإمارة إلى وجهة سياحية و استثمارية مستدامة و جاذبة و هذا يتطلب توفير بيئة استثمارية جاذبة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي ، وبالفعل فإنه من خلال خطة أم القيوين الاستراتيجية على المدى المتوسط ستستخدم موقعها الاستراتيجي الذي يعتبر بمثابة قاعدة تجارية استراتيجية سهلة الوصول في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى والأسواق الأوربية لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية إضافةً إلى بعض الجهود التي لابد من بذلها في الإمارة لتوفير البيئة الاستثمارية الجاذبة .

وعلى ضوء ذلك فإن الغرض الأساسي من دراسة هذا الموضوع يكمن في محاولة تحقيق الأهداف التالية:

I. تحديد عوامل بيئة الاستثمار الرئيسية في إمارة أم القيوين.
II. بيان مدى تأثير العوامل ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية في أم القيوين على جذب الاستثمار.

1-7 متغيرات البحث ونموذجه:

1-7.1 المتغير المستقل: عوامل البيئة الاستثمارية

بعد مراجعة الباحثة لأدبيات الدراسات السابقة التي ذكر عدد منها في هذه الدراسة تبين وجود عدد كبير من العوامل التي تندرج تحت عنوان البيئة الاستثمارية، ونظراً لأن الباحثة عضوة في الفريق الذي تم تشكيله

لمواجهة بعض التحديات التي تعوق الحكومة من تحقيق رؤيتها وهو تحدي الاستثمار ، حيث يعد من أهم المحاور الأساسية ضمن رؤية إمارة ام القيوين 2021.

قام الفريق بعمل جلسات عصف ذهني وتم تحديد الوضع الراهن، وتحديد التوجهات المستقبلية وعمل المقارنات المعيارية وتم إشراك العديد من الشركاء، كالمستثمرين أنفسهم، اضافةً لبعض المقابلات مع بعض الشخصيات ذوي الخبرة في الإمارة ، فقد تم التركيزهنا على عدد من العوامل وهي:

I. البنية التحتية
II. العوامل الإدارية (توفر كوادر مدربة، دليل استثماري، جهة خاصة بالاستثمار، وجود جهات متعددة، الاجراءات)
III. الترويج

7.2-1 المتغير التابع:

تم تحديد "جذب **المستثمر** " كمتغير تابع من خلال جذب الإستثمار إلى داخل الامارة

بناءً على ماسبق يمكن نمذجة المتغيرات بالشكل البياني التالي:

الشكل (1 – 1) نموذج المتغيرات

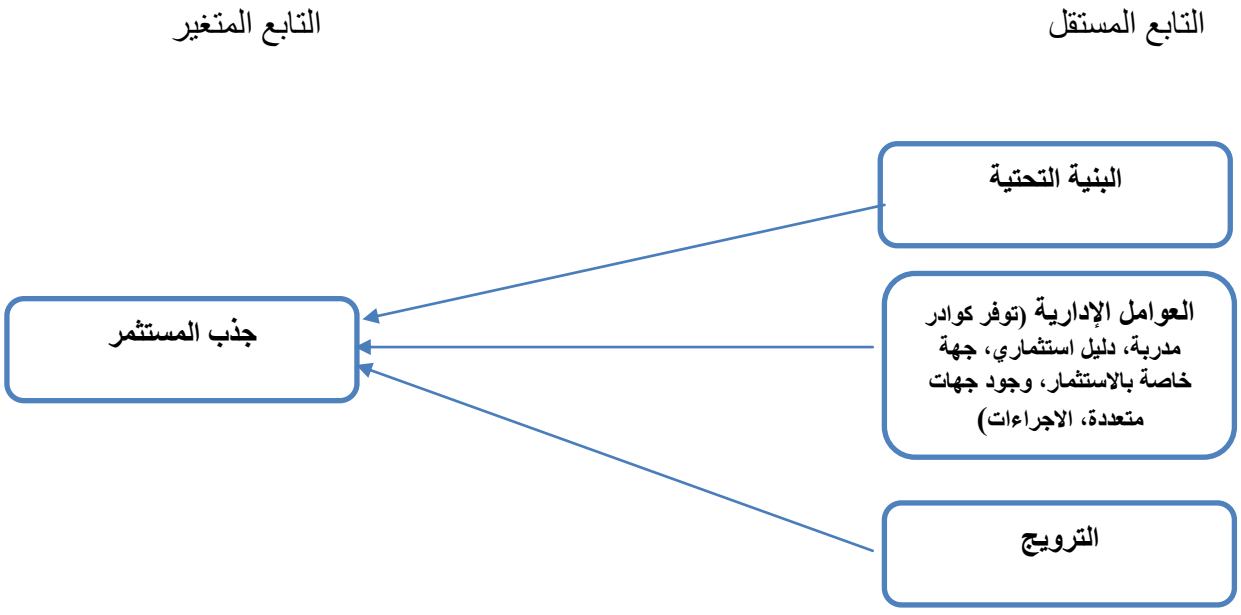

8-1 فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية فرضيات فرعية كما يلي:

H1 "يوجد عوامل بيئية استثمارية جاذبة في إمارة أم القيوين".

H2 "يوجد أثرذو دلالة احصائية لعوامل البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار في إمارة أم القيوين".

H 2_1 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة البنية التحتية على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

H 2_2 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر كوادر إدارية مدربة على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

H 2_3 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر دليل استثماري واضح على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

H 2_4 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتعدد الجهات المرجعية للاستثمار على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

H 2_5 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لوجود جهة مختصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

H 2_6 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة الإجراءات الخاصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

H 2_7 " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للترويج لمميزات الاستثمار في الامارة على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

9-1 مجتمع وعينة البحث:

تضمن مجتمع البحث المستثمرين المحليين والأجانب المسجلين في الجهات الحكومية في أم القيوين وهي:

I. منطقة التجارة الحرة
II. الدائرة الإقتصادية
III. هيئة أم القيوين الصناعية

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية لمجموعة من المستثمرين، وتم جمع **البيانات** بوضع إستبانة إلكترونية ودعوتهم للإجابة عليها بالتنسيق مع الجهات المذكورة حيث لم يتم حصرهم، كما تم توزيع الرابط الإلكتروني الخاص بالاستبانة على عدد من الأشخاص عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي الذين قاموا

بدورهم بتوزيعها على مستثمرين في أم القيوين وبالتالي أيضا لم يتم حصر عدد الإستبانات الموزعة وقد بلغ عدد الإستبانات المسترد (145) استبانة مستوفية كافة الإجابات وصالحة للدراسة.

10-1 منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهجية العلمية التالية :

I. المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات الثانوية المتعلقة بمشكلة البحث المدروسة من مجموعة من المراجع الأجنبية و العربية و الدراسات و الأبحاث و الرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري، و التأصيل العلمي للبحث.

II. اعداد دراسة ميدانية لجمع البيانات الأولية من خلال الإعتماد على استبانة بحثية مؤلفة من مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات البحث المدروسة ، قامت الباحثة بتعريفها بالإعتماد على دراسات سابقة ، ثم تحليلها وفق النظام الإحصائي SPSS واستخدام أدوات التحليل الإحصائي لتحليل الإجابات واختبار صحة فروض البحث للوصول للتوصيات و إعداد التقرير.

وقد قامت الباحثة باعتماد **الأساليب الإحصائية** الآتية للوصول إلى نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

a) الجداول التكرارية لتحديد خصائص العينة المدروسة.

b) اختبار كرونباخ لقياس مدى ثبات الإستبانة وصدقها.

c) تمت الاستعانة بمقياس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقياس التشتت (الإنحراف المعياري) كقيم وصفية إحصائية لتوصيف إجابات المستقصى آرائهم بخصوص مختلف عبارات ومحاور إستبانة الدراسة الأساسية والفرعية.

d) اختبار T للعينة الواحدة، One sample t_test يستخدم هذا الإختبار في الكشف عن وجود اختلاف معنوي Significant Difference لمتوسط متغير ما لعينة واحدة عن قيمة ثابتة Constant .

e) تم استخدام الانحدار البسيط لإختبار فرضيات الدراسة الرئيسية وكل من الفرضيات الفرعية المشتقة عنها. ويفيد إختبار الانحدار البسيط في معرفة شدة تأثير متغير كمي مستقل في متغير كمي تابع.

11-1 حدود البحث:

تقسم حدود البحث كما يلي:

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الأشهر (5-6-7) من عام 2019
- الحدود المكانية: سيجرى البحث ضمن الجهات الحكومية المحلية التابعة لإمارة أم القيوين والتي لها تعامل مباشر مع المستثمرين
- الحدود البشرية: يقتصر البحث على عدد من المستثمرين المسجلين في الجهات الحكومية المذكورة أعلاه.
- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة أثر عوامل البيئة الاستثمارية على جذب الاستثمار.
- الحدود العلميّة: يقتصر البحث في دراسته على عدد من العوامل وهي:

I. البنية التحتية

II. العوامل الإدارية (توفر كوادر مدربة، دليل استثماري، جهة خاصة بالاستثمار، وجود جهات متعددة، الاجراءات)

III. الترويج

وذلك لصعوبة الإحاطة بجميع العوامل إضافةً إلى أن بعضها يخص الدولة بشكل عام وهذه الدراسة تختص بدراسة العوامل الخاصة بالإمارة فقط.

12-1 خطة البحث:

في ضوء الأهداف والفرضيات، تم تقسيم البحث إلى:

الفصل الثاني الإطار النظري: ويحتوي على:

المبحث الأول: دراسة عوامل الاستثمار

المبحث الثاني: الدور المرتقب لعوامل الاستثمار في جذب الاستثمارات

الفصل الثالث الإطار العملي: ويحتوي على:

المبحث الأول: واقع الإستثمار في الإمارات العربية المتحدة وإمارة أم القيوين

المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة

نبذة عن امارة أم القيوين

واقع بيئة أم القيوين الاستثمارية

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

المبحث الثالث: النتائج والمقترحات

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: دراسة عوامل الاستثمار

1-1 مفهوم الاستثمار وأهميته

2-1 مفهوم البيئة الاستثمارية ومكوناتها

المبحث الثاني: الدور المرتقب لعوامل الاستثمار في جذب الاستثمارات

1-2 تأثير مناخ وبيئة الاستثمار على قرار الاستثمار

2-2 نظرة على فرص الاستثمار في مختلف البلدان

3-2 مناخ الاستثمار في الدول العربية

المبحث الأول: دراسة عوامل الاستثمار

1-1 مفهوم الاستثمار وأهميته:

تتجلى الأهمية الإقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الإقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً ولاسيما وأنه وثيق الإرتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الإدخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الإقتصادية .

1.1-1 تعريف الاستثمار:

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من المنظرين والخبراء الإقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تكاد تكون متشابهة فقد حاول منظمو اتفاقية واشنطن لعام 1965 جاهدين قصد إعطاء تعريف دقيق لتعبير الاستثمار وذلك للصعوبة الموجودة بصدد تحديد هذا المفهوم الإقتصادي ولتعدد القوانين المطبقة في كافة البلاد المنضمة إلى الإتفاقية ، حيث جاءت كل التعاريف محدودة ولا تستوعب كافة العناصر الخاصة بالاستثمار، فقد ذكر العياشي (2016) في بحثه "مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمار" الذي نشر في مجلة الحقوق والحريات عدة تعاريف للاستثمار كما يلي:

يعرف رأس المال الاجنبي حسب التعريف القانوني بأنه : "النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات المعنوية المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف". أما التعريف الإقتصادي فقد جاء على النحو التالي : هو" كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الإقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت وطنية أو أجنبية"، كما عرَّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه " الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد أخر بنسبة تتراوح بين 10% و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة ".

بينما يرى البعض بأن الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط، كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. وعموماً يمكن تعريف الاستثمار "على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي ، والمسمى بالإدخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة ، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب ، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الإستهلاكية الحاضرة يكون مستعدًا أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر".

مما يدفعنا الى الإستنجاد بتعريف آخر نراه أكثر ملائمة ومفاده أن الاستثمار وهو عبارة عن "عقد بين طرفين (الدولة والمستثمر) قصد منه تحقيق مصلحة مشتركة يتشارك فيها الطرفين نفس الهدف ويتقاسمان سوية الأعباء ويتساوون في المنافع " ، وقد نجد له تعريفا أخر أكثر موضوعية وحيادية بعيداً عن تحديد صفة ونفوذ المركز وهذا الاستثمار: " يهدف الى إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة ,أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي ، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة ، ونستخلص من هذا التعريف عدة عناصر منها:

- وجود إسهام من قبل المستثمر.
- أن يكون هذا الإسهام لمدة زمنية.
- المشاركة في تحمل المخاطر في شأن العملية موضوع الاستثمار.
- ضرورة أن يحقق المشروع تنمية اقتصادية للدولة المضيفة. "

1.2-1 أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الإقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى. (لطفي، 2007)

ومن العرض السابق يتبين لنا أهمية الاستثمار في الحياة الإقتصادية للمجتمع ، وقد ذكر شموط وكنجو (2008) أنه من الأمور التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة ما يلي :

I. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

II. مساهمة الاستثمار في التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع . ولا يخفي على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة بل والمنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها ، وكلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين والمجالات.

III. مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية، وأن ينفق على التعليم والثقافة وهذه بدورها تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

IV. مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو إلخ ...، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة . لاحظ ، على سبيل المثال، كيف أن إقامة جامعة في منطقة ما يرافقه انتشار مشروعات متممة للجامعات كالمكتبات التي تؤمن الكتب الدراسية للطلبة، والمطاعم ودور سكن الطلبة ووسائل نقلهم ، إلخ ...

V. مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا . وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية . والجدير ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي .

VI. مساهمة الاستثمار في الأمن الإقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية ، وتنهي التبعية

لمجتمع آخر، وتحد أيضا من خروج القطع الأجنبي، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

VII. مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها بإستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

VIII. مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة .

IX. مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين ، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغليها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

2-1 مفهوم البيئة الاستثمارية ومكوناتها:

في البداية لا بد أن نبين بأن هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد أي أن اتخاذ القرارات الإقتصادية مرهون بضمان سلامة المشروع و حمايته (تعظيم الربح في ظل الفرص البديلة) ، و يتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف و لعل أهمها توفر الموارد الطبيعية و الإستقرار السياسي و الأمني و القانوني و الإقتصادي و النقدي و المالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة و توفر البنية الأساسية المادية و الموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن . وفي ضوء ما سبق فإن الكثير من العلوم الإجتماعية تمثل بنية متكاملة تتأثر وتؤثر بعلاقات ارتباط على بعضها البعض مع الأخذ في الإعتبار أن العلاقة السببية فيما بينها تخضع لمفهوم النسبية ، لكن علم الاقتصاد أكثر تحسساً وارتباطاً بكل العلوم الاجتماعية والطبيعية بشكل عام ولعله يمثل القاسم المشترك بين مختلف العلوم.

ويتضح من القدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات أنها تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم وفقاً لمعايير محددة وعلى أساسها يتم ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقمياً مقارنةً بغيرها من البلدان. (الجبوري،2014)

2.1-2 البيئة الاستثمارية:

ارتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بالمناخ الاستثماري ويستخدم مصطلح المناخ الاستثماري أيضا على نطاق واسع في الدراسات الإقتصادية بصورة عامة وفي الدراسات المتعلقة بالاستثمار بصورة خاصة، وقد يتسع هذا المفهوم أو يضيق حسب السياسة المتبعة لترويج الاستثمار ، فإن الاستثمار بغض النظر عن نوعه أو مجاله يظل محكوماً بعاملين هما العائد المتوقع ومستوى المخاطر.

المناخ الاستثماري يعبر عن بيئة معينة أو منظومة متكاملة وتتفاعل فيها كافة العناصر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والبيئية كما أنها تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون مجملها البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري. (الطائي ،2010) أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية (2005، ص. 120) تعريف المناخ الاستثماري بأنه "هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال ".

تعرف البيئة الاستثمارية بأنها "مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و القانونية و غيرها ، و التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار و ربحيتها كالسياسة الإقتصادية و الإوضاع الإجتماعية و السياسية و استقرارهما" ، ويمكن تعريف البيئة الاستثمارية بأنها "مجموعة السياسات و المؤسسات و القوانين الإقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر، و الإطار القانوني و الإداري و المؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية و ثقته بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر" .(عبدالرضا ، 2012 ،ص .20)

إن تعبير بيئة أو مناخ الاستثمار يكاد يكون انعكاساً لسياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، إذ يتضمن معظم السياسات والادوات والمؤشرات والتي تؤثر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في القرارات الاستثمارية. و من المعروف أن المناخ الاستثماري يلعب دوراً رئيسياً في حجم الاستثمارات ، يعني أن العوامل الغالبة في البيئة الاستثمارية لبلد ما ستؤثر على حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع فإذا كانت العوامل الطاردة هي الغالبة أي أن المناخ الاستثماري يؤثر سلباً في حجم الاستثمار في ذلك البلد، كما أن المناخ الاستثماري الذي يؤثر إيجابياً في حجم الاستثمارات يعني أن عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية في ذلك البلد .(موسى و سلام ،2009 ، ص. 23) اذاً البيئة الاستثمارية هي البيئة الملائمة و المحفزة للاستثمار و تشكل أهم العوامل التي يجب توفرها لإحداث تنمية اقتصادية. حيث أن الاستثمار

يواجه مخاطر كثيرة تقليدية تشترك فيها مختلف الإقتصاديات ، إلا أن مخاطر البيئة الغير الملائمة هي الأخطر على الاستثمارات المحلية و الأجنبية بشكل خاص ، فلا يعقل أن يتوقع من الاستثمارات الأجنبية الدخول إلى بيئة غير محفزة للاستثمار تاركه ماتقدمه الإقتصاديات الأخرى من حوافز و ضمانات كما أن الاستثمارات المحلية لا تجرؤ على الاستثمار في بيئة غير مستقرة وغير واضحة و عادة ماتتركز في المجالات ذات خطورة (و بالتالي ربحية متدنية) بل قد تكون مثل هذه البيئة عامل طرد لهذه الاستثمارات و سبباً في هجرتها إلى الإقتصاديات المجاورة .(عبد الرازق ، 1994)

2.2-2 مكونات البيئة الاستثمارية:

2.2.1-2العوامل الإقتصادية :

ترتبط العوامل الإقتصادية بنمط النظام الإقتصادي الموجود في البلد وقد دلت التجارب العلمية على أن الاستثمار ينجذب نحو السياسات التي تقود إلى التنمية والاستقرار من خلال توفير إطار قانوني مستقر في إطار علاقات الشفافية ، ولذلك يجب على أي دولة أن توجه سياستها الإقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي باتجاهين : الأول العمل على معالجة القصور الذي يحدث في هذه السياسات من أجل جذب الاستثمارات وبخلاف ذلك سوف يؤدي إلى عدم جذب الاستثمارات أو دخولها بشكل غير كاف. أما الثاني فهو معرفة التعارض الذي يحدث بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر الأجنبي، (محي الدين، 2011) حيث أن النظام الاقتصادي الحر يمثل مناخاً ملائماً للاستثمارات وعامل جذب نتيجة لحرية رأس المال من وإلى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الاستثمارية. أما نظام الاقتصاد الموجه فلا يوفر مناخاً ملائماً للاستثمارات (عامل طرد) وذلك بسبب القيود أمام الاستثمار تحت مسميات مختلفة.

2.2.2-2العوامل السياسية:

تعد من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية وكذلك قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي بلد من البلدان . إن هذه العوامل تؤثر سلباً أو ايجاباً في عملية جذب وطرد المشروعات الاستثمارية مرتبطة بالنظام السياسي القائم في البلد، فالأنظمة الحرة تشكل عوامل طرد للاستثمارات كما أن الإستقرار الأمني يشكل عامل جذب والإضطرابات الأمنية تشكل عامل طرد للاستثمارات مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية ، فإنها لا تدفع المستثمرين بالقدوم إلى بلد يعاني عدم الأمان ، بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة دالية مع الإستقرار السياسي. (الهاشم، 2005)

2.2.3-2القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار:

وجود بيئة قانونية مناسبة للنشاط الإقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص هي التي ترسي التشريعات والقوانين بحيث تتناسب مع تحقيق أهداف التنمية وهذا يتم من خلال التعامل مع كافة القوانين وفق رؤيا ومنظار شموليين، وحتى تكون البيئة القانونية جاذبة للاستثمار لا بد أن تتسم بالتطور والمرونة والشفافية ووضوح الرؤيا (الشكري وجاسم، 2007)، والدول النامية بحاجة إلى اصدار قوانين لضمان تشجيع المستثمرين . حيث أن المستثمرين يفضلون الاستثمار بالبلدان ذات البيئة القانونية الملائمة من أجل ضمان الأرباح المتتالية من استثماراتهم أي كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المنافسة من اعفاءات ضريبية وجمركية، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار. (العلي، 2005)

2.2.4-2 السياسات والبرامج الإقتصادية :

a. آثار السياسات المالية على الاستثمار

إذا كانت السياسة المالية والسياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام تتميز بالوضوح و العدالة في التطبيق ، بالاضافة إلى منح الإعفاءات و تسهيلات للمستثمرين كما ذكر موسى و سلام (2009 ، ص .24) أي كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية و الجمركية المناسبة وكان السعر الضريبي مناسباً و لا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر و تكون واضحة و مرنة، و تكون السياسة الإتفاقية العامة تتجه نحو تقوية البيئة الأساسية و تبتعد عن تشويه الأسعار، كما يجب أن تحتفظ بمعدل عجز الموازنة العامة للدولة ، لا يؤدي إلى تضخم مرتفع ، و لا يؤدي إلى انكماش و كساد كبير ، فإن ذلك يساعد على جذب الاستثمارات و العكس صحيح. (الطاهر، 1989، ص .355)

b. آثار السياسة النقدية على الاستثمار:

ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير في عرض النقد وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، الإحتياطي الإلزامي، معدلات الفائدة) كلما كانت السياسة النقدية توسيعية، كانت جاذبة للاستثمار بسبب انخفاض معدل الفائدة، وبالتالي انخفاض كلفة رأس المال اللازم للاستثمار كما أنها

يجب أن تكون متوافقة مع التغيرات في حجم النشاطات الإقتصادية المطلوبة، وأن تتسم بالإستقرارية، عكس ذلك لن تكون محفزة. (حرمة ،1999)

c. آثار السياسة التجارية على الاستثمار:

ويقصد بها الإتفاقات الثنائية بين البلد المعني والدول الأخرى، فكلما زادت الإتفاقيات الموقعة بين البلد المعنى والدول الأخرى كان ذلك مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي لهذا البلد وتعززت عوامل الجذب للاستثمارات والعكس صحيح. أي كلما كانت السياسة التجارية تحررية ومرنة وتعمل على إزالة القيود الكمية ، وتتجه نحو معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية ، كلما كانت محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار، من أجل التصدير والعكس في حالة السياسة التجارية المقيدة وسياسة حماية التجارة ، وتنمية القطاع الخاص في الإقتصاد ، إذ أنها تساهم في رفع مستوى الدخل والاستهلاك وكذلك توفير العملات الصعبة وتقليل الاستيراد ورفع المدخرات المحلية وهي عوامل محفزة للاستثمار. (عبد الحميد، 2003، ص .136)

2.2.5-2 العوامل الإجتماعية:

ويقصد بالعوامل الإجتماعية القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فإذا كان المشروع الاستثماري مناسب وهو عامل جذب أي إذا كان المشروع الاستثماري المقترح ينسجم مع هذه العوامل الإجتماعية فإن ذلك يعني أن المناخ الاستثماري مناسب وهو عامل جذب أما إذا كان المشروع الاستثماري يتعارض مع العوامل الإجتماعية فهذا يعني أن المناخ الاستثماري غير مناسب لإقامة المشروع . ويعتقد البعض بأن الكثير من الصعوبات والعقبات التي يواجهها الاستثمار نتيجة لقيم إجتماعية وثقافية معينة. (الشكري وجاسم، 2010)

2.2.6-2 العوامل الإدارية:

يقصد بها مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، فاذا كانت الإجراءات الإدارية تتسم بالسهولة والوضوح عندها نستطيع القول إن العوامل الإدارية تشكل عامل جذب للاستثمارات، أما إذا كانت الإجراءات الإدارية معقدة وغير واضحة وتأخذ وقت طويل عندها نقول إن العوامل الإدارية تشكل عامل طرد للاستثمار. (على وأحمد، 2013)

إضافة إلى ما تقدم هنالك العديد من المكونات والإجراءات والمتعلقات التي يجب تحليلها وتحديد أثرها على الاستثمار بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للوضع الإقتصادي وهذه المكونات هي:

a. تمويل الاستثمارات ويتحدد من خلال تحليل مستوى المدخرات الوطنية وامكانيات جذب رؤوس الأموال الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر).

b. سلوك المستثمرين، ويتحدد من خلال تحليل طرق التحفيز ودوافع الاستثمار ... إلخ.

c. نظريات التنمية والنمو الإقتصادي كلما اعتمدت الدولة على نظرية نمو أو تنمية إقتصادية ملائمة للوضع الإقتصادي، كلما كان الإقتصاد جاذباً والعكس صحيح.

(المنذري، 2004، ص. 134)

2.2.7-2 البنية التحتية:

تكتسب البنية التحتية ومدى توفرها وأكثر من ذلك تطورها وحداثتها أهمية كبيرة بالنسبة لكل دولة، فهي تؤثر بشكل كبير في القرار الاستثماري لأي مستثمر سواء كان أجنبي أو محلي ، خاصة وأنها تسهل عملية سير النشاط وتقلل من العقبات الروتينية التي من شأنها تعطيل الأعمال لأيام وشهور. وتشتمل البنية التحتية على مكونات أساسية يستلزم وجودها لمزاولة أي نشاط مهما كان نوعه ، من بينها خطوط النقل والمواصلات ، من نقل بحري وجوي وأرضي ، وتعبيد الطرقات ، وتوفر موارد الطاقة من كهرباء ومياه وغاز وخطوط هاتف والإنترنيت.

إن توفر متطلبات البنى التحتية لازمة للاستثمار وسيما في المناطق الصناعية من خلال توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات والنقل ، إذ تشير نظرية التنمية الإقتصادية إلى توفر حد أدنى من هذه البنى التحتية ووضعها تحت تصرف المستثمر وبأسعار مناسبة وكذلك يندرج ضمن البنية التحتية توفر الكفاءات والعناصر الفنية وتوفر أسواق مالية متطورة وأن تكون أسعار عناصر الإنتاج وقيمة الأراضي منخفضة بحيث تشجع المستثمرين على زيادة الاستثمارات. (الجبوري، 2008)

2.2.8-2 برامج الترويج للاستثمار :

وقد ذكرت الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (2009) في دراسة ميدانية لتحديد معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي " أنه على الرغم من أن عوامل مثل الإستقرار السياسي وتنفيذ إصلاحات في السياسات الإقتصادية والحوافز المقدمة للاستثمار ووجود تشريعات ملائمة وغيرها، تلعب دوراً هاماً في تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات ، إلا أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها في لعب دوراً مهما في هذا المجال وتحفيز المستثمر على ضخ استثماراته ، وتتمثل في البرامج الترويجية للاستثمارات ، حيث أنها تعكس و تؤكد للمستثمر استعداد البلد المضيف لإتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان نجاح استثماراته ، كما أنها تساعد المستثمر في التعرف على المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد المراد الاستثمار فيه ، والتي على أساسها يبدأ بالمقارنة بين أفضل البرامج وفرص الاستثمار المتاحة في البلدان المختلفة واختيار الأمثل منها " .

المبحث الثاني: الدور المرتقب لعوامل الاستثمار في جذب الاستثمارات

1-2 تأثير مناخ وبيئة الاستثمار على قرار الاستثمار:

يعد الاستثمار قاطرة النمو الإقتصادي لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات ويخلق فرص عمل جديدة ، كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للإقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن. لذلك لا بد من تحسين مناخ الاستثمار وإزالة كافة العوائق البيروقراطية وتبسيط الإجراءات إلى جانب المزايا والإعفاءات التي تؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات، ولا بد أن يكون تحسين مناخ الاستثمار أحد أهم أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادي ، وهذا يعني الحفاظ على الاستثمارات القائمة وجذب المزيد من الاستثمارات.

1.1-2 العوامل التي تؤثر في قرار الاستثمار:

بما أن مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار وتظل مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير. فلقد تم حصر مجموعتين من العناصر التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري ، تؤثر كل منها باتجاه محدد في مناخ الاستثمار كما ذكرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها السنوي (1989)، الأولى - العناصر الجاذبة للاستثمار، والثانية - العناصر الطاردة للاستثمار:

I. مجموعة العناصر الجاذبة للاستثمار:

- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف.
- توفير البنى التحتية واتساع حجم السوق الداخلي.
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص للاستثمار.
- التسهيلات والإمتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
- توفير الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد.

II. مجموعة العناصر الطاردة للاستثمار: تختلف العناصر المعوقة للاستثمار في الوطن العربي من قطر لآخر. ويمكننا تحديد هذه المعوقات وفقاً لما يلي:

- البيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص.
- عدم توفر البنى التحتية (الأساسية) ومحدودية السوق المحلية.
- عدم وضوح قوانين الاستثمار وكثرتها وتضاربها.
- عدم توفر عناصر الإنتاج وصعوبة الاستيراد من الخارج.
- تفشي الفساد الإداري وخاصة في الإدارة الإقتصادية .
- عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة.
- عدم وضوح سياسة الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- عدم وجود حوافز كافية للصناعات المحلية.

2-2 نظرة على فرص الاستثمار في مختلف البلدان:

كانت فرص الاستثمار في الأعمال التجارية جيدة في الهند والصين وفيتنام وسنغافورة ومنطقة الخليج أيضا، وكان عدد قليل من البلدان الأفريقية وأمريكا اللاتينية على ما يرام خلال السنوات القليلة الماضية. وهناك فرص تجارية ضخمة في تنزانيا وفي أفريقيا بمجال التصنيع والتعدين والزراعة.

في الهند، توفر ولاية غوجارات فرصًا ممتازة للاستثمار في الأعمال ويمكن أن تعزى الزيادة في فرص الاستثمار في البلاد إلى الحكومة الهندية ، حيث تم تحرير الإقتصاد منذ عام 1991 في قطاعات مثل صناعة الأغذية والكيماويات والسيارات والنفط والغاز الطبيعي والإتصالات السلكية واللاسلكية. إلى جانب ذلك ، يتم تقديم عدد كبير من الحوافز لتشجيع الاستثمارات في البلاد ، بما في ذلك تخفيف معايير الإقتراض الخارجي وواردات السلع الرأسمالية وتخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض الضرائب على قطاعات معينة . إضافةً إلى فرص استثمار هائلة في قطاع البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والطيران المدني ، في بلدان مثل الهند، كما هو الحال في قطاعات الطاقة والفحم والطاقة المتجددة. ومع سماح الحكومة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في معظم هذه القطاعات، ظهرت فرص استثمار في الأعمال التجارية مكنت المستثمرين الأجانب من تحقيق عائدات جيدة. وأيضاً تم رفع

سقف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإتصالات إلى 100٪ في حالة مزودي خدمات الإنترنت وفقًا لأحدث سياسة استثمارية تتبعها الحكومة الهندية.

يستلزم تطوير القطاع غير النفطي في دول الخليج استثمارات جاذبة للداخل . دول مثل البحرين لديها قطاعات مختلفة جاذبة للاستثمار التجاري ، وتشمل هذه الصناعة المالية والصناعة التحويلية والسياحة. تشارك حكومة البحرين النشاط مع القطاع الخاص لخلق فرص استثمارية للمستثمرين في جميع أنحاء العالم. توفر معظم دول مجلس التعاون الخليجي التي تجذب الاستثمارات التجارية بيئة معفاة من الضرائب. يُسمح للمستثمرين بامتلاك 100٪ من المشروع ولا توجد قيود على حركة رأس المال. على المستوى الدولي، تقرض مجموعة البنك الدولي حوالي 15 إلى 20 مليار دولار سنويًا لتمويل المشاريع التنموية في بلدان العالم الثالث ويقدم البنك الدولي للتنمية الريفية (IBRD) والمؤسسة المالية الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (MIGA) منتجات محددة، مثل السندات والقروض والضمانات للمستثمرين المحتملين لتمويل التنمية في الإقتصاديات الناشئة والنامية. تساعد مؤسسة التمويل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم النامي من خلال توفير رأس المال والمعدات والمساعدة الفنية والتوجيه لتمويل هذه المشروعات.

يقوم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) بتعزيز القطاعات الأساسية والبنية التحتية في جنوب شرق أوروبا في بلدان مثل البوسنة وصربيا. تعمل آلية التنمية النظيفة (CDM) لبروتوكول كيوتو، والتي تم تفعيلها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في البلدان النامية، على تعزيز عالم أكثر خضرة وأنظف للتنمية المستدامة. (World Investment Report, 2016)

3-2 مناخ الاستثمار في الدول العربية:

مع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2018 والسنوات السابقة يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية:

I. البيئة المؤسسية:

رغم ما بذلته بعض الدول العربية من جهود لتطوير البيئة المؤسسية إلا أن وضعها في هذا المجال لازال متواضعاً بالنظر للعديد من الدول المنافسة في جذب الاستثمار فضلاً عن وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة للعوامل المرتبطة بها، وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف الإصلاحات المؤسسية في المنطقة بمختلف أشكالها ومجالاتها.

II. بيئة أداء الأعمال:

لازالت تمثل تحديا رئيسيا في الدول العربية باستثناء عدد محدود من الدول، ولذا لم تتمكن الدول المتعلقة كمجموعة من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد من المحاور المتعلقة بهذا المجال وذلك رغم ما تم إنجازه من إصلاحات في المؤشرات المختلفة لبيئة أداء الأعمال ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية.

III. حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

عدد كبير من دول المنطقة لازال يشكو من ميزان سلبي لمؤشر الإنفتاح على العالم الخارجي، على الرغم من الوضعية التنافسية الطيبة نسبيا للدول العربية عموما ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص في هذا المجال.

IV. الموارد البشرية:

غالبية دول المنطقة لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم إلا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف والمتمثلة في المستوى التعليمي والمهاري لتلك الكوادر، وهو ما يؤدي إلى تدني في مستوى إنتاجيتها مقارنة بالعديد من دول العالم الأخرى وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصا في مرحلته الأساسية. ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.

V. الأداء اللوجستي:

تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية ومؤشر جودة البنية التحتية وهو ما يؤثر سلبا بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار وخصوصا مع الإرتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج.

VI. التقدم التكنولوجي:

تعاني الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته بسبب عوامل عدة منها تدني الإنفاق على التنمية البشرية وعوامل التكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال.

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018)

ملاحظة: لقد تم عرض بعض المجالات فقط في الفقرة السابقة التي تتناسب مع موضع البحث ولم يتم التطرق لباقي المجالات.

الفصل الثالث: الإطار العملي

المبحث الأول: واقع الإستثمار في الإمارات العربية المتحدة وإمارة أم القيوين

1-1 المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة

2-1 نبذة عن إمارة أم القيوين

3-1 واقع بيئة أم القيوين الاستثمارية

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الثالث: النتائج والمقترحات

المبحث الأول: واقع الإستثمار في الإمارات العربية المتحدة وإمارة أم القيوين

1-1 المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الوجهات الاستثمارية المفُضّلة عالميًا وإقليميًا، حيث تتميز الإمارات بموقعها الفريد والإستراتيجي، فالإمارات هي ملتقى قارات العالم، ممّا يجعلها حلقة وصل بينها، سواء مع الدول المنتجة أو الدول المستهلكة، إذ يُحفز ذلك على دخول المستثمر الأجنبي إلى سوق الإمارات .

اهتمت دولة الإمارت العربية بتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، وهو ما أكدت عليه رؤية الإمارات 2021 التي أشارت إلى إن بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يتم من خلال تحفيز ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تُعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الإقتصادي في الإمارات ، إذ تُعتبر من أبرز العوامل التي شدّت المستثمر الأجنبي، فالإمارات العربية المتحدة تحتوي على بنية أساسية ممتازة وذات جودة عالية، ويتّضح ذلك عبر قنوات الإتصال، والمطارات الحديثة، والطرق المعبدة، وشبكات الكهرباء، وغيرها. (الهيتي, 2007)

ويعتبر الاستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي الذي تتمتع به الإمارات العربية المتحدة، من أكبر العوامل التي أدّت إلى جذب المستثمر الأجنبي. وأيضًا الإتفاقيات الدولية التي عقدتها دولة الإمارات سواء كانت إقليمية أو دولية، مثل دخولها كعضو في منظمة التجارة العالمية، ممّا سهّل ذلك حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء. حيث أنّ هذا الاستقرار لم يأتِ من فراغ، بل ذلك لأنها تمتلك المقومات التي تجعلها في حالة أمان واستقرار، وذلك من خلال جهود حكومة الإمارات الرشيدة، والتي على تفاعلٍ دائم ومستمر مع مواطنيها، حيث أنّ هذا الاستقرار السياسي التي تحظى به الإمارات ، جعلها الواجهة الأولى في استقطاب المستثمرين الأجانب.

كما عملت الإمارات العربية المتحدة على توفير المناطق الحُرّة والمدن الصناعية، وذلك حتى تزيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي، إذ يستطيع المستثمر الأجنبي أن يتملك المشاريع بنسبة 100%، كما تتوفر في هذه المناطق جميع المرافق اللازمة، وأيضا تُقدّم فيها الكهرباء والطاقة بأسعار مدعومة. وأيضًا تحتوي الإمارات على كميات هائلة من النفط، إذ يحتل النفط النسبة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الصادرات. كما تتوفر لديها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، فوجود هذه المصادر المهمه للطاقة، تعتبر عامل مهم لجذب المستثمر الأجنبي. بالإضافة إلى

وجود المؤسسات المالية والتي تسهل حركة رؤوس الأموال، ومحدودية ضرائب الإمارات على السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ساهمت في جذب المستثمر الأجنبي. (نجمة & المزروعي، 2013)

وقد صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونصت المادة (2) على أهداف المرسوم بقانون كما يلي: يهدف هذا المرسوم بقانون إلى تعزيز وتنمية البيئة الاستثمارية والترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما ينسجم والسياسات التنموية للدولة، وخاصة ما يأتي:

I. ترسيخ مكانة الدولة كمركز جذب رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستويين الإقليمي والعالمي.

II. استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

III. توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه ونقل واستقطاب التكنولوجيا المتطورة والمعرفة والتدريب.

IV. زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات الأولوية بما يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة وتوفير فرص عمل في المجالات المختلفة.

V. تحقيق العائد الأفضل للموارد المتاحة وتحقيق قيم مضافة عالية لإقتصاد الدولة.

2-1 نبذة عن امارة أم القيوين:

- تقع أم القيوين في الشمال الغربي من دولة الإمارات العربية المتحدة وتطل على الخليج العربي، وهي شبه جزيرة إذ تمتد سواحلها بطول 24 كم تقريبا بين إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وتمتد أراضيها في الداخل حوالي 32 كم .وتبلغ مساحة أم القيوين حوالي 720 كم2 ، وهي تعادل 1% من مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة .ويتميز مناخ أم القيوين بكونه شبه صحراوي حيث ترتفع درجة الحرارة ونسبة الرطوبة خلال شهور الصيف، ويعتدل الطقس معظم شهور الشتاء مع هطول أمطار غير منتظم. وتعتبر مدينة أم القيوين هي عاصمة الإمارة، ويقع فيها خور عميق عرضه كيلومتر واحد، وطوله نحو خمسة كيلومترات، وتتركز فيها الدوائر الحكومية كافة، ومختلف الشركات والمصارف والأسواق التجارية، ويوجد فيها ميناء تجاري، وكذلك مركز الأبحاث وتربية الأحياء البحرية، الذي يساعد على تطوير الثروة السمكية في الدولة.
- وسطح أم القيوين عبارة عن سهل رملي مع أرض ملحية في الأجزاء المجاورة للساحل، ويتميز فلج المعلا بخصوبة تربتها إذ تقع في وادي البطحاء المرتفع عن سطح البحر، والذي يقع على مسافة 52 كم جنوب

شرق مدينة أم القيوين. بيد أنه وعلى الرغم من أن إمارة أم القيوين صغيرة المساحة نسبيا إلا أنها غنية بتراثها وآثارها التاريخية التي تعود إلى فترات ما قبل المسيح، ويقال إن اسم (أم القيوين) مشتق من الاسم القديم القوتين وهي إشارة إلى قوتها في مجال عبور البحار.

- اشتهر سكان أم القيوين بالملاحة وهي حقيقة تاريخية تدعمها الآثار المكتشفة في جزيرة السينية التي تتبع للإمارة، حيث تبعد الجزيرة السينية كيلو متراً واحداً عن مدينة أم القيوين، ومساحتها 90 كيلومتراً مربعاً، وهي محمية طبيعية للغزلان والطيور البحرية، وتكثر فيها أشجار القرم. ويلاحظ أنه وعلى امتداد الساحل بجوار أم القيوين تبدو للعيان آثار أقدم مدينة أثرية في المنطقة كانت مزدهرة قبل أكثر من ألفي عام في جنوب شرق الجزيرة العربية، ويطلق عليها اسم الدور، وقد كشفت الحفريات التي قام بها علماء آثار عن العديد من المواقع الأثرية كالبيوت الحجرية والقبور والأواني الخزفية والزجاج المصري والشامي.

- تتميز إمارة أم القيوين بوجود العديد من المناطق السياحية والموارد الطبيعية والأخوار والقلاع والحصون والشواطئ والجزر الساحرة (جزر السينية) والآثار والتراث والثروة السمكية واللؤلؤ والثروات الرياضية المائية والفروسية والهجن والقنص. ومن أهم هذه المناطق: الخور الأبيض والحصون والقلاع القديمة وجزيرة السينية ومدينة الدور الأثرية.

- تعد مهنة صيد الأسماك من المهن التقليدية التي اشتهر بها سكان الإمارة منذ القدم بجانب الغوص للبحث عن اللؤلؤ الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل قبل اكتشاف البترول وتكوين الدولة الإتحادية ولا تزال مهنة صيد الأسماك من المهن الرئيسية التي يمارسها السكان.

- تزدهر أم القيوين في الوقت الحاضر بالعديد من الرياضات المائية كالتزلج على الماء وسباق القوارب الشراعية في مياه الخور الآمنة، وتمارس هذه الرياضات في النادي البحري. وتتمتع الإمارة أيضاً بأرقى أنواع نوادي الفروسية التابع للنادي البحري، ويقام فيه سباق الخيل في فصل الشتاء. وكما هو الحال في كل إمارات الدولة. يعد سباق الهجن من الرياضات التي تتمتع بشعبية كبيرة، ولأم القيوين مضمار لسباق الهجن يجذب العديد من محبي هذه الرياضة في منطقة اللبسة ، ويقع بجانب الطريق المؤدية إلى فلج المعلا وعلى ضفاف الوادي حيث الكثبان الرملية .علاوة على ذلك تشتهر إمارة أم القيوين بالكثير من صقور القنص مثل الحار والباز والشاهين ، وكما هو معروف فإن القنص بالصقور من الرياضات التقليدية وجزء من التراث الإمارات ي الذي يجد الإهتمام من المسؤولين في الدولة.

- شهدت أم القيوين نمواً كبيراً في مجال الصناعة وساعد على هذا النمو إنشاء العديد من المناطق الصناعية كصناعة الإمارات الحديثة والمصممة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والتخزين ، وأيضاً الصناعية الجديدة في أم الثعوب ، إضافة إلى الصناعية القديمة وفيها العديد من الصناعات، وتتنوع الصناعة في مجالات عديدة منها: صناعة الإسمنت والاسبستوس ومواد البناء والصناعات المطاطية وصناعة الألمنيوم والملابس الجاهزة.

- تشتهر أم القيوين بطبيعة مناخية مكنتها من إقامة مشاريع زراعية ، خاصة في فلج المعلا ، فواحة الفلج مشهورة بخصوبة تربتها و توافر المياه العذبة مما جعلها تشتهر بإنتاج العديد من الحبوب و الخضروات كما تنتشر في أم القيوين مزارع لتربية الحيوانات و الدواجن، فهناك مزارع لتربية العجول و الضأن و الأغنام و أخرى لإنتاج الدواجن بطاقة سنوية تبلغ مليون فروج ، كما أن هناك مزرعة لإنتاج الحليب الطازج و مشتقات الألبان للإمارة و مدن الدولة ، والفرصة لا تزال سانحة للمزيد من الاستثمارات في القطاعين الزراعي و الحيواني بالإمارة. (الخارطة الاستثمارية لأم القيوين، 2019)

3-1 واقع بيئة أم القيوين الاستثمارية:

- تتميز أم القيوين بموقعها المتميز، والإنخفاض النسبي في تكلفة ممارسة الأعمال حيث رخص الأراضي والعقار والتجارة مقارنةً بدبي أو أبو ظبي، كما يمكن أن تستخدم الإمارة كمكتب خلفي لنشاطات دبي (التخزين واللوجستيك وغيرها).

- شهدت إمارة أم القيوين تطورات إقتصادية متلاحقة ومتزايدة في مجال التجارة خلال السنوات القليلة الماضية ، ركزت في العمل على إرساء دعائم التشريعات التجارية للبيئة الإقتصادية والاستثمارية برؤية عصرية واعية تراعي خصوصية البيئة وطبيعة التغيرات الإقتصادية المتلاحقة على كافة المستويات وساعدها على ذلك الموقع الاستراتيجي وتوافر التسهيلات والمرافق الخاصة بها.

- يسهم ميناء أحمد بن راشد والمنطقة الحرة في إمارة أم القيوين في سهولة النقل وتطوير الطرق الداخلية والسريعة التي تربطها بالإمارات الأخرى ودول الخليج العربي المجاورة ووسائل الاتصال الحديثة، بيد أن الإمارة تسعى ومن خلال قوانينها المتعددة والحديثة في مجالي التجارة والاستثمار إلى العمل على تطوير قدراتها الإقتصادية المختلفة ، من خلال تسهيل أعمال المستثمرين ورجال الأعمال وانجاز معاملاتهم بالسرعة المطلوبة. وواكب التشريعات الإقتصادية تشريعات مالية أخرى بدأت بتأسيس بنك أم القيوين

الوطني الذي كان أكبر الأثر في دفع وتطوير الحياة الإقتصادية بالإمارة، وقد أسهم البنك في إنشاء العديد من المشروعات التجارية والصناعية والخدمية ونتج عن تلك التطورات تزايد ملحوظ في عدد المنشآت التجارية والخدمية في إمارة أم القيوين.

- وجود ميناء أحمد بن راشد والمنطقة الحرة في أم القيوين تمنح المستثمرين عدداً من المزايا منها: ملكية أجنبية 100% حيث لا توجد قيود على كفالة الأجانب، سهولة توفير رخص العمل وسهولة إدخال وإخراج رؤوس الأموال، الإعفاء الجمركي على الواردات من المواد الخام والمعدات وعلى الصادرات، عدم وجود قيود على التحويلات الخارجية ، إعفاءات ضريبية لمدة 15 عام ، عدم وجود ضرائب على الصادرات والواردات ، هذا علاوة على أن المستثمر في الإمارة يمكنه تملك منشأته الإنتاجية في المنطقة الحرة بدون حاجة لشريك مواطن.

- يتميز ميناء أحمد بن راشد بموقعه الإستراتيجي على الساحل الغربي لدولة الإمارات العربية المتحدة على مسار خطوط الملاحة العالمية المتجهة إلى إيران والهند وشرق آسيا القادمة من أمريكا وأوربا وأفريقيا ويبعد حوالي 30 ميلاً شرق إمارة الشارقة بمساحة تقدر بحوالي 6400 متر مربع قابلة للزيادة. وتقدم إدارة الميناء خدمات متكاملة تتمثل في مناولة البضائع والتفريغ والتخزين وتوفير المعدات اللازمة من رافعات وغيرها ، وهناك تعاون وثيق وتنسيق دائم بحيث يمكن تجنب الإزدواج الضريبي بتحصيل الضريبة الجمركية في ميناء واحد فقط ، وتم تبادل المعلومات والتسهيلات الخاصة بدخول وخروج البواخر وما يرتبط بها من عمليات التنزيل والتحميل.

- وتسعى إدارة المنطقة الحرة بأم القيوين إلى تقديم مزايا وحوافز عديدة للمستثمرين في المجالات المختلفة مثل تأجير الأراضي وإقامة المباني اللازمة لهذه المصانع والشركات وتوفير المستودعات والمخازن وما يرتبط بها من خدمات مع الاعفاء بشكل جزئي أو كامل من الضرائب والرسوم الجمركية وعقود الإيجار لمدة طويلة وحرية تملك الأراضي وتحويل الأموال. كما تقوم سلطة المنطقة الحرة بإصدار نوعين من التراخيص أولهما الرخص الخاصة والتي تلزم أصحاب المصانع والمؤسسات ذات الطابع الإنتاجي، وثانيهما رخص التجارة العامة والتي تلزم أصحاب الشركات التي تعمل في مجال الاستيراد والترخيص. وكذلك تقدم المنطقة الحرة مستودعات للشركات الراغبة في تخزين البضائع السائبة وتشمل خدمات التخزين الشاملة ومسك دفاتر الحسابات والتوزيع بالنيابة عن المصنعين والتحكم في حركة البضائع الداخلة والخارجة في الامارة.

- تخطو إمارة أم القيوين خطوات واسعة وبثبات في مجال النهضة العمرانية المتطورة من أجل تحقيق التقدم والرفاهية ، وبدأت تلك النهضة العمرانية منذ عدة سنوات من خلال إقامة عدداً من المشاريع التنموية في مختلف المجالات، في مقدمتها القرى النموذجية لتوطين البدو.

- تشهد إمارة أم القيوين نشاطاً استثمارياً جيداً في القطاع العقاري، إذ يزداد الإقبال على الاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين التي جذبتهم التسهيلات التي تقدمها الجهات المختصة بالإمارة. إضافةً إلى ما تتميز به الإمارة من طبيعة متميزة للتواجد في أم القيوين، إذ لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد وإقبال مستثمرين على إقامة مشروعات عقارية متطورة. وتشير العديد من المصادر المتخصصة في القطاع العقاري أن القطاع العقاري في إمارة أم القيوين لا يزال بكراً ويحتاج إلى مزيد من الأموال سواءً على صعيد التطوير العقاري أو إقامة البنايات التجارية والسكنية في ظل تنامي الطلب على السكن فيها نظراً لاعتدال القيمة الإيجارية رغم ارتفاعها في الفترة الأخيرة إلا أنها لا تزال الأفضل بما هو موجود في الإمارات المجاورة مثل الشارقة وعجمان.

- و قد باشرت منطقة التجارة الحرة بأم القيوين نشاطاتها التجارية بحلة جديدة حيث شهدت تحولاً كاملاً في البنية التحتية الرقمية و المعمارية عام 2017 تماشياً مع دولة رؤية الإمارات 2021 في مجال التنمية الإقتصادية المستدامة و تقليل الإعتماد على قطاع النفط و الغاز ، حيث أكملت المنطقة الحرة بأم القيوين المرحلة الثانية من بناء الخطة الرئيسية الخاصة بالمنطقة الصناعية و التي ستضم المكاتب و مساكن العمال و المستودعات و المجمعات السكنية ، و تتطلع إمارة ام القيوين إلى بناء مدينة ذكية تمكن الموظفين من المشي إلى العمل و توفير جميع إمكانيات الطاقة المتجددة و التعليم و الصحة و التكنولوجيا و المياه كالصناعات الرئيسية المستهدفة في المنطقة ، و كذلك توفر المنطقة الحرة المستشفيات و مراكز للتسوق و المدارس و الفنادق و مراكز للمعارض و المؤتمرات .

- شهدت إمارة أم القيوين تطورات متلاحقة في كافة المجالات الإقتصادية وبخاصة المجال التجاري وساعد في ذلك موقعها المتوسط لمدن وإمارات الدولة بجانب توفر التسهيلات والمرافق وبخاصة ميناء أحمد بن راشد والمنطقة الحرة وسهولة النقل وتطوير الطرق الداخلية السريعة التي تربطها بباقي الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي المجاورة ووسائل الاتصالات الحديثة.

- تشير بعض التوقعات من الدوائر المعنية في الإمارة (بدون وجود بنك معلومات وإحصائيات حديثة) إلى التزايد الملحوظ في عدد المنشآت التجارية والخدمية التي تتخذ من أم القيوين مقراً لها، كما عن إقامة العديد

من المصانع في المنطقة الحرة وخارجها ساهم بفعالية في تنشيط واردات وصادرات أم القيوين. وتشير أرقام مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في أم القيوين إلى أنه تم تحقيق نمو مطرد بنسبة تزيد على 80% في تسجيل الشركات عام 2016 مقارنة بعام 2015 وهي نسبة تزايد مستمر مما يعتبر نجاحاً كبيراً في مسيرة المنطقة.

- تزايد الإقبال على الاستثمار في إمارة أم القيوين وارتفعت معدلات الاستثمار بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مثل الهند والمملكة المتحدة وفرنسا ومن شبه القارة الآسيوية ، حيث رحبت المنطقة الحرة بالصناعات التحويلية وشركات تكنولوجيا المعلومات والإستشارات المتخصصة والسلع الاستهلاكية سريعة الحركة وشركات المواد الغذائية والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمجوهرات وقطع غيار السيارات باعتبارهم اللاعبين الرئيسيين في المنطقة الحرة.

- توفر المنطقة التجارية الحرة بأم القيوين البنية التحتية اللازمة والحوافز المطلوبة لمجتمع أعمال مزدهر، وهي الموقع المثالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم لبدء أعمالها في بيئة آمنة ومستقرة وهي واحدة من أكثر الأماكن جذبا للاستثمار في المنطقة فخدماتها عالية الجودة تجعل عملية التسجيل والترخيص سريعة وسهلة.

- وتشير نتائج المسح الميداني الذي تم إجراؤه لصالح الدراسة الإستشارية الحالية إلى ارتفاع درجة رضا ما يتعلق بالقوانين وتكاليف وزمن إنهاء إجراءات المستثمرين عن بيئة الأعمال في الإمارة، خاصة الاستيراد والتصدير. كما حظيت جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين من مؤسسات الاستثمار بدرجة رضا أعلى من المتوسط، وإن كان عدم وجود نافذة استثمارية موحدة يمثل تحدياً بالنسبة لعملية الاستثمار في الإمارة. (الخارطة الاستثمارية لأم القيوين، 2019)

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

سيتناول هذا البحث تطوير أداة البحث واختبار مدى ثبات وصدق أداة الاستقصاء المستخدمة وعرض لخصائص العينة وإجراء اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية.

1-2 تطوير أداة البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم إستبانة تتضمن الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، والملحق رقم (1) يوضح نموذج الاستبانة والذي يحوي قسمين:

القسم الأول:

تناول هذا القسم معلومات عامة عن المستثمر وعمله مثل: نوع نشاط الاستثمار، الجهة التابع لها استثماره من حيث الترخيص ، عدد سنوات الاستثمار في أم القيوين، إضافةً إلى بيانات ديموغرافية تخص جنس المستثمر.

القسم الثاني:

تناول هذا القسم عدة محاور وأبعاد تقيس بعض عوامل بيئة الاستثمار وجذب المستثمر وهي:

- المحور الأول: البنية التحتية
- المحور الثاني: الخدمات الإدارية
- المحور الثالث: الترويج ومعلومات خاصة بالاستثمار

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبانة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات وآراء الأفراد. وتم حساب مجال الإجابة من خلال العلاقة الآتية:

(أعلى درجة – أدنى درجة إجابة) / عدد الاجابات = (5-1) /5 = 0.8

وبالتالي يكون المجال الأول المقابل للإجابة غير موافق بشدة هو (1 – 1.79) وهكذا بالنسبة لبقية المجالات بحيث يكون المدى الفاصل بين كل مجال والمجال الذي يليه هو 0.8 في الجدول الآتي:

الجدول (3 – 1) درجات الترميز لكل حالة من حالات الإجابة ومجالها

الإجابة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشرد
مجال الإجابة	4.2 - 5	3.4 - 4.19	2.6 - 3.39	1.8 - 2.59	1 - 1.79
الوزن النسبي	% 84.1 – 100	% 68.1 – 84	% 52.1 – 68	% 36.1 – 52	% 20 – 36

المصدر إعداد الباحثة.

لقياس متغيرات البحث تم الاعتماد على العبارات الموضحة في الملحق رقم (1) والجدول رقم (3 _ 2) في قياس كل متغير بالاستناد إلى الدراسات السابقة المذكورة بالبحث بالإضافة إلى مسح أعده القطاع الخاص بمناخ الاستثمار في البنك الدولي بعنوان (Productivity and investment climate survey (PICS): implementation manual (English)) ودراسة سابقة أخرى كما هو مبين بالجدول:

الجدول (3 – 2) عدد عبارات كل متغير والمصدر من الدراسة

المتغير	البعد	عدد العبارات	المصدر من الدراسات
البنية التحتية	البنية التحتية	6 (المحور الأول)	(World Bank , 2003)
العوامل الإدارية	الكادر الاداري	3 (المحور الثاني)	(الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 2009)، (World Bank , 2003)
	دليل الاستثمار	3 (1، 2، 3 المحور الثالث)	(الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 2009)
	وجود جهات متعددة	1 (4 المحور الثالث)	(الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 2009)
	جهة واحدة مختصة بالاستثمار	2 (5، 6 المحور الثالث)	(الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 2009)
	الإجراءات	6 (7، 8، 9، 10 ،11، 12 المحور الثالث)	(الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 2009)
الترويج	الترويج	2 (13، 14 المحور الثالث)	(الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 2009)
جذب المستثمر	جذب المستثمر	1 (15 المحور الثالث)	(World Bank , 2003)

المصدر إعداد الباحثة.

تم توزيع أداة الاستقصاء (الاستبانة المرفقة) كرابط إلكتروني باللغتين العربية والانكليزية _ وذلك لوجود مستثمرين غير محليين وغير عرب_ على عدد من المستثمرين، وتم استرداد (145) استبانة مستوفية كافة الإجابات وصالحة للدراسة، وبناءً على إجاباتهم تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

2-2 ثبات وصدق أداة البحث:

بهدف التأكد من صحة أداة الدراسة و مصداقيتها و صحة فقراتها ، تم عرضها على عدد من الخبراء الإحصائيين العاملين في الجهات الحكومية المذكورة ، إضافةً إلى خبراء يعملون في جهات أخرى ذات صلة ، كذلك تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان لقياس الثبات حيث أن معامل (ألفا كرونباخ – Alpha Cronbach) تنتمي قيمته للمجال من الصفر إلى الواحد الصحيح ، وتعتبر القيمة المقبولة له 0.60 فأكثر و كلما اقتربت قيمته من الواحد كلما زادت مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على مجتمع البحث ، و تم حساب معامل الصدق من خلال ايجاد الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (3 – 3) الآتي :

الجدول (3 – 3) معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق للاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
أبعاد البنية التحتية	6	0.891	0.944
أبعاد العوامل الإدارية	15	0.960	0.980
أبعاد الترويج	2	0.906	0.952
جميع الفقرات	24	0.966	0.983

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 4) معامل ألفا كرونباخ الكلي

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.966	24

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع قيم ألفا كرونباخ مرتفعة وقريبة من الواحد الصحيح وكذلك معامل الصدق، وبالتالي نجد أن أداة الدراسة تمتاز في جميع محاورها بدرجة ثبات ومصداقية عالية وأنه يمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3-2 خصائص عينة الدراسة:

حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات البحث.

a) التوزيع النسبي للمستثمرين في أم القيوين في الجهات محل البحث حسب الجنس:

الجدول (3 – 5) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	135	93.1
أنثى	10	6.9
المجموع	145	100

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الشكل (3 – 1) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب الجنس

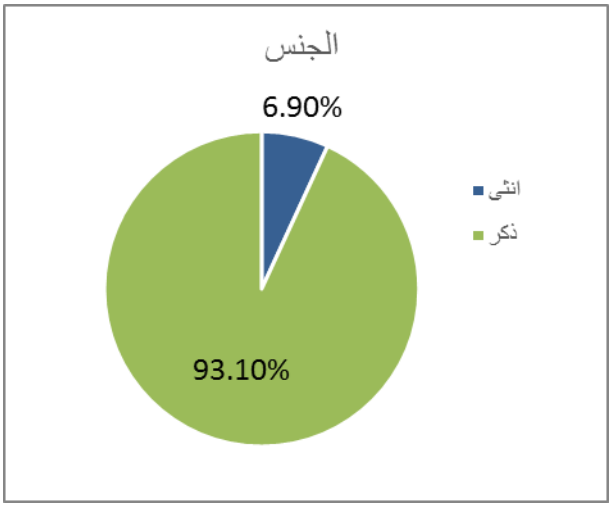

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول (3 – 5) والشكل (3 – 1) أن عدد الذكور في العينة 135 فرداً أي بنسبة 93.1% ، وعدد الإناث 10 بنسبة 6.9%.

b) التوزيع النسبي للمستثمرين في أم القيوين في الجهات محل البحث حسب نشاط شركاتهم:

الجدول (3 – 6) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب النشاط

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
تجاري	95	65.5
صناعي	29	20
استشارات	7	4.8
مقاولات	8	5.5
تعليمي	2	1.4
حكومي	1	0.7
خدمات	3	2.1
المجموع	145	100

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الشكل (3 – 2) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب النشاط

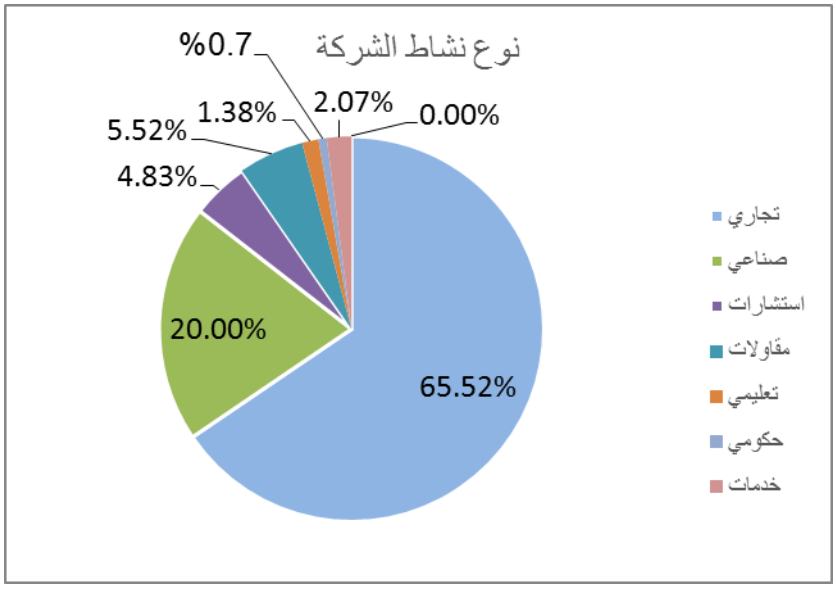

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول (3 – 6) والشكل (3 – 2) أن أغلبية النشاطات في عينة البحث توزعت بين تجاري وصناعي حيث كان عدد المستثمرين الذين يمارسون النشاط التجاري (95) مستثمر أي بنسبة 65.52 % ، بينما وصل عدد المستثمرين الذين يمارسون النشاط الصناعي (29) مستثمر أي بنسبة 20% وتوزعت باقي النسب بين نشاطات أخرى هي المقاولات بنسبة 5.5% والاستشارات بنسبة 4.8 % والخدمات بنسبة 2.1% وأخيراً التعليمي والحكومي التي تقاربت نسبتهما وكانت على التتالي 1.4% و0.7 %.

c) التوزيع النسبي للمستثمرين في أم القيوين في الجهات محل البحث حسب الجهة التي تم تسجيل الشركة بها:

الجدول (3 – 7) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب الجهة

الجهة	التكرار	النسبة المئوية
المنطقة الحرة	63	43.4
الدائرة الإقتصادية	66	45.5
هيئة أم القيوين الصناعية	16	11
المجموع	145	100

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الشكل (3 – 3) التوزيع النسبي لعينة البحث حسب الجهة

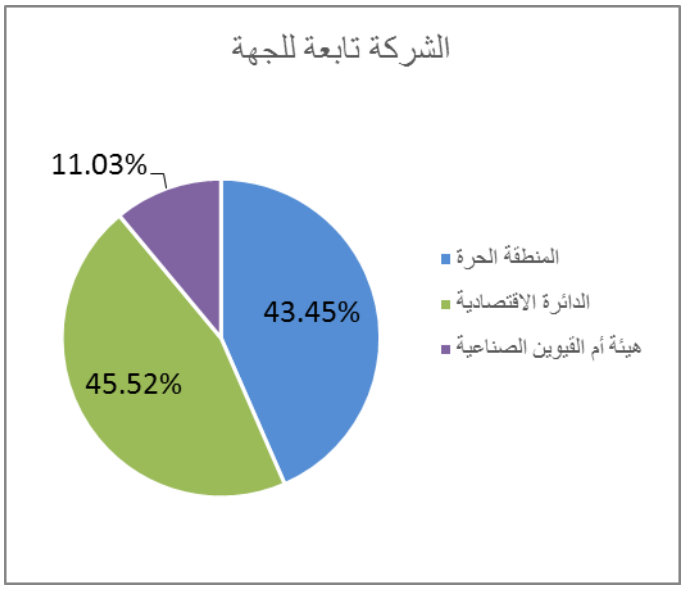

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول (3 – 7) والشكل (3 – 3) أن 45.52% من عينة البحث كان تسجيل شركاتهم في الدائرة الإقتصادية وتقاربت هذه النسبة مع نسبة العينة المسجلة لدى المنطقة الحرة حيث بلغت 43.45 % من عينة البحث، بينما كانت أقل نسبة لدى هيئة أم القيوين الصناعية وكانت 11.03% ويعزى ذلك لتداخل إجراءات التسجيل بين الدائرة الإقتصادية وهيئة أم القيوين الصناعية.

d) التوزيع النسبي للمستثمرين في أم القيوين في الجهات محل البحث حسب مدة استثمارهم:

الجدول (3 – 8) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب المدة

مدة الاستثمار	التكرار	النسبة المئوية
1 _ 3 سنة	61	42.1
3 _ 5 سنة	27	18.6
5 _ 7 سنة	10	6.9
أكثر من 7 سنوات	47	32.4
المجموع	145	100

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الشكل (3 – 4) التوزيع النسبي لعينة ا البحث حسب المدة

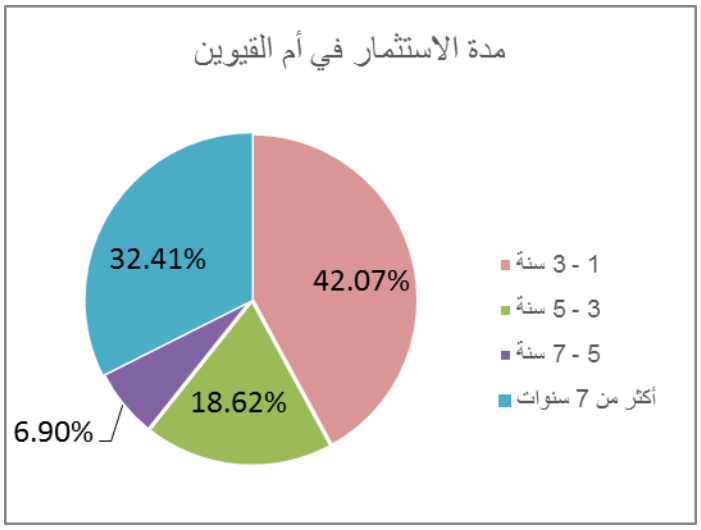

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول (3 – 8) و الشكل(3 – 4) أن هناك نسبة كبيرة من المستثمرين حديثي العهد بالاستثمار في أم القيوين حيث بلغ عددهم بالعينة (61) مستثمر أي بنسبة 42.07 % وهذا يدل على الإقبال الإيجابي للاستثمار في إمارة أم القيوين ، وأيضاً كانت نسبة المستثمرين أصحاب الشركات التي تجاوزت 7 سنوات في الامارة ليست بالقليلة حيث بلغ عددهم (47) في عينة البحث أي بنسبة 32.41% وهذا أيضا دليل إيجابي على وجود مشجعات للاستثمار في الإمارة ، وتفاوت عدد المستثمرين حسب مدد الاستثمار (3 _ 5 سنة) و (5 _ 7 سنة) بين (27) و (10) أي بنسبة 18.62% و 6.9% على التوالي.

4-2 نتائج الاحصاء الوصفي:

حساب التكرارات والنسب المئوية لتحديد استجابات واتجاه أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة البحث.

4.1-2 اختبار التوزيع الطبيعي

سيتم استخدام اختبار كولمجروف _ سمرنوف (One Sample K_S) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

ويوضح الجدول (3 – 9) نتائج الاختبار حيث أن قيمة (Asymp. Sig) أكبر من 0.05 و هذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (3 – 9) اختبار التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		البنية التحتية	دليل الاستثمار	الكادر الإداري	مختصة جهة بالاستثمار	الاجراءات	الترويج	وجود جهات متعددة	جذب المستثمر
N		145	145	145	145	145	145	145	145
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.5039	3.7264	3.5202	3.5294	3.4553	3.2759	3.5680	3.4246
	Std. Deviation	1.34992	1.48891	1.48829	1.50942	1.36446	1.59810	1.48631	1.35577
Most Extreme Differences	Absolute	.071	.038	.057	.052	.039	.047	.071	.035
	Positive	.040	.033	.048	.032	.038	.047	.033	.035
	Negative	-.071	-.038	-.057	-.052	-.039	-.043	-.071	-.034
Test Statistic		.071	.038	.057	.052	.039	.047	.071	.035
Asymp. Sig. (2-tailed)		.070[c]	.200[c,d]	.200[c,d]	.200[c,d]	.200[c,d]	.200[c,d]	.069[c]	.200[c,d]

المصدر نتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

4.2-2 تحليل فقرات الاستبانة:

يهدف تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة لأخذ صورة أولية عن تقييمهم لمحاور الدراسة ، و التي تم من خلالها الوقوف على أهمية كل من المتغيرات المرشحة للتحليل التي وردت في المحاور التي تناولها الاستبيان ، و مدى توافق الآراء تجاه كل من هذه المتغيرات . فقد تم إجراء استعراض عام لنتائج التحليل الوصفي بإعتماد المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري و الأهمية النسبية لمتوسط تلك المتغيرات ، حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها عندما يكون المتوسط الحسابي لاستجابة أفراد عينة البحث حول فقرات الاستبانة أكبر من (3.39) و الوزن النسبي للإستجابة أكبر من (68%) ، و تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها عندما يكون المتوسط الحسابي أصغر من (3.4) و الوزن النسبي للإستجابة أصغر من (52.1) ، و تكون الإجابة محايدة عندما يكون المتوسط الحسابي بين (2.6 – 3.39) و الوزن النسبي بين (52.1 – 68)% . وتم حساب الوزن النسبي بتقسيم المتوسط على 5 لآننا نستخدم مقياس ليكرت الخماسي. وكانت حصيلة التحليل على النحو التالي:

4.2.1-2 تقييم عوامل بيئة الاستثمار من حيث:

a) تحليل بعد البنية التحتية:

يبين الجدول (3 – 10) أن المتوسط الحسابي العام لبعد البنية التحتية بلغ (3.5) بإنحراف معياري قدره (1.35) ووزن نسبي بلغ (70%) ، و هذا يعني أن بعد البنية التحتية حصل على نسبة موافقة (70%) من أفراد العينة ، وجاء مستوى فقرات البعد بين الموافق و المحايد حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.00 _ 3.21) أي وزن نسبي بين (80% _ 64.2 %) ،و قد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) و التي تنص على " توفر الكهرباء" بمتوسط حسابي (4.00) وإنحراف معياري (1.074) ، بينما جاءت في الرتبة السادسة و الأخيرة الفقرة (5) والتي تنص على " جودة الصرف الصحي " بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (1.214) ويعزى ذلك إلى عدم وجود شبكة للصرف الصحي حتى الآن في أم القيوين.

الجدول (3 – 10) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد البنية التحتية

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	توفر الكهرباء	4.00	1.074	80	موافق	1
2	سهولة النقل	3.74	1.161	74.8	موافق	3
3	الوصول للأماكن ولأرض المشروع	3.77	1.116	75.4	موافق	2
4	ملائمة البنية التحتية لتفعيل الخدمات والربط الإلكتروني	3.54	1.142	70.8	موافق	4
5	جودة الصرف الصحي	3.21	1.214	64.2	محايد	6
6	جودة الخدمات الداعمة (مثل خدمات البلدية)	3.46	1.086	69.2	موافق	5
بعد البنية التحتية		3.5	1.35	70	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

b) تحليل بعد الكادر الإداري:

يلاحظ في الجدول (3 – 11) أيضاً إتفاق أفراد العينة بنسبة (70.4 %) على بعد الكادر الإداري بمتوسط حسابي (3.52) وإنحراف معياري (1.5) ونلاحظ أن تقيمهم كان بنسب متقاربة (70.8 % _ 70.4 %) لكل من قدرة الكادر على تقديم المشورة الإدارية وجودة خدمته بمتوسطات حسابية (3.54_ 3.52) وإنحرافات معيارية (1.124 _ 1.093) بينما كانت الموافقة على كفاءة الكادر الإداري بدرجة أقل تقارب الرأي المحايد بنسبة (69 %) ومتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.5).

الجدول (3 – 11) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد الكادر الإداري

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	**الكادر الاداري قادر على تقديم المشورة الادارية**	3.52	1.093	70.4	موافق	2
2	**جودة خدمة الكادر الاداري**	3.54	1.124	70.8	موافق	1
3	**يتمتع الكادر الإداري بالكفاءة**	3.45	1.148	69	موافق	3
بعد الكادر الاداري		3.52	1.5	70.4	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

c) تحليل بعد دليل الاستثمار:

يبين الجدول (3 – 12) أن أفراد العينة كان نسبة موافقتهم على بعد دليل الاستثمار بوزن نسبي (74.6%) كمعدل عام بمتوسط حسابي (3.73) وإنحراف معياري (1.5) ، حيث جاءت الفقرة رقم (1) الخاصة بوجود إجراءات تقديم واضحة بما يخص الاستثمار بالرتبة الأولى بوزن نسبي (76.2%) تلتها الفقرة رقم (2) التي تنص على " جودة كفاءة المعلومات الاستثمارية والإقتصادية " بوزن نسبي (71%) وكان المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لكلتيهما على التتالي (3.81 _ 3.55) ، (1.036 _ 1.099) بينما جاءت الفقرة رقم (3) الخاصة بتوفر معلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة و المسموحة في الرتبة الثالثة وكان الوزن النسبي (68.4 %) وهو ضمن مجال الموافقة لكنه قريب من مجال المحايد مما يدل على وجوب توفر دليل استثماري يوضح كافة المعلومات المطلوبة للمستثمر وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في هذه الفقرة هو (3.42) و الإنحراف المعياري (1.165).

الجدول (3 – 12) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد دليل الاستثمار

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	**إجراءات تقديم طلب الاستثمار واضحة**	3.81	1.036	76.2	موافق	1
2	**جودة كفاءة المعلومات الاستثمارية والإقتصادية**	3.55	1.099	71	موافق	2
3	**توفر المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة والمسموحة**	3.42	1.165	68.4	موافق	3
	بعد دليل الاستثمار	3.73	1.5	74.6	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

d) تحليل بعد وجود جهات متعددة:

نلاحظ في الجدول (3 – 13) أن المتوسط الحسابي العام لبعد وجود جهات متعددة والمساوي للمتوسط الحسابي للفقرة الوحيدة الموجودة بالبعد يساوي (3.57) والإنحراف المعياري (1.5) بينما كانت نسبة موافقة أفراد العينة على وجود جهات متعددة كمرجعية للمستثمرين ولكنها متضاربة الصلاحيات (71.4 %).

الجدول (3 – 13) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد وجود جهات متعددة

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	**وجود جهات متعددة مسؤولة عن الاستثمار في أم القيوين ومتضاربة المسؤوليات والصلاحيات بينها**	3.57	1.5	71.4	موافق	1
بعد وجود جهات متعددة		3.57	1.5	71.4	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

e) تحليل بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار:

يبين الجدول (3 – 14) أن الوزن النسبي العام لبعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار(70.6%) بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.51) ، وقد اتفق أفراد العينة على أن وجود جهة واحدة مختصة بالاستثمار تساعد على توحيد الاجراءات و تسهلها بنسبة (71.4 %) حيث كانت هي الفقرة رقم (2) التي احتلت الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (1.212) بينما احتلت الفقرة رقم (1) التي تنص على "وجود جهة واحدة مختصة بالاستثمار في أم القيوين" الرتبة الثانية وكانت نسبة اتفاق أفراد العينة (68.6 %) وهي نسبة مقاربة لمجال المحايد ويعزى ذلك لعدم وجود جهة واحدة مختصة بأمور الاستثمار بشكل متكامل حيث كان المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة لهذه الفقرة (3.43) و الإنحراف المعياري (1.123).

الجدول (3 – 14) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	**وجود جهة مختصة بالاستثمار واحدة في أم القيوين**	3.43	1.123	68.6	موافق	2
2	**وجود جهة مختصة بالاستثمار واحدة يساعد في توحيد الاجراءات وتسهيلها**	3.57	1.212	71.4	موافق	1
بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار		3.53	1.51	70.6	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

f) تحليل بعد الإجراءات:

يتضح من الجدول (3 – 15) أن المتوسط الحسابي لبعد الإجراءات (3.46) كمعدل عام والإنحراف المعياري (1.37) أما الوزن النسبي (69.2%) أي أن نسبة إتفاق أفراد العينة على بعد الإجراءات (69.2%) وهي قريبة من مجال المحايد .

الجدول (3 – 15) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد الإجراءات

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	**سهولة ترخيص وتسجيل المشروع**	3.66	1.215	73.2	موافق	1
2	**الإلمام بإجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية**	3.53	1.13	70.6	موافق	3
3	**كثرة الاجراءات الروتينية في مجال تسجيل المشاريع الاستثمارية**	3.64	1.2	72.8	موافق	2
4	**سرعة الاجراءات الادارية والحكومية**	3.50	1.185	70	موافق	4
5	**وجود شفافية في الأنظمة والاجراءات**	3.49	1.203	69.8	موافق	5
6	**جودة الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين**	3.2	1.267	64	محايد	6
بعد الإجراءات		3.46	1.37	69.2	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

كذلك يبين الجدول أعلاه بالنسبة لفقرات البعد بأن الفقرة رقم (1) التي تنص على " سهولة ترخيص وتسجيل المشروع " احتلت الرتبة الأولى حيث اتفق أفراد العينة على وجود سهولة بإجراءات ترخيص و تسجيل المشروع وكان الوزن النسبي لذلك (73.2 %) و المتوسط الحسابي (3.66) و الإنحراف المعياري (1.215) بينما احتلت الفقرة (3) التي تؤكد على وجود إجراءات روتينية في مجال تسجيل المشاريع الاستثمارية الرتبة الثانية من الأهمية بوزن نسبي (72.8%) ومتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (1.2) ، بينما تقاربت النسب بين الفقرتين (2) و (4) التي تنصان على " الإلمام بإجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية " و " سرعة الاجراءات الادارية والحكومية " بوزن نسبي (70.4% _ 70%) بمتوسط حسابي (3.53 _ 3.5) و انحراف معياري (1.13 _ 1.85) و أتت الفقرة رقم (5) في الرتبة الخامسة وتنص على " وجود شفافية في الأنظمة والاجراءات " وكانت نسبة الاتفاق عليها (69.8 %)بمتوسط حسابي (3.49) و انحراف معياري

(1.203) أما الفقرة رقم (6) جاءت في الرتبة الأخيرة وهي عن جودة الحوافز والإمتيازات المقدمة للمستثمرين وكان الوزن النسبي (64 %) و كانت ضمن مجال المحايد ويعزى ذلك لتفاوت أراء أفراد العينة بما يخص الحوافز المقدمة من الجهات الحكومية مجال البحث وكان المتوسط الحسابي لأراء أفراد العينة لهذه الفقرة (3.2) و الانحراف المعياري (1.267).

g) تحليل بعد الترويج:

يبين الجدول (3 – 16) أن أراء أفراد العينة اتجهت للمجال المحايد في كلا الفقرتين (1) و (2) و كان الوزن النسبي لبعد الترويج (65.4%)بمتوسط حسابي (3.27) و انحراف معياري (1.6) ، و قد احتلت الفقرة (2) الرتبة الأولى والتي تنص على " الاهتمام بالترويج لمميزات الاستثمار في الإمارة يزيد من تدفق الاستثمار" بمتوسط حسابي (3.36) و انحراف معياري (1.273) ووزن نسبي (67.2 %) بينما كانت الفقرة (1) في الرتبة الثانية وكانت عن وجود استراتيجية وآليات الترويج لمميزات الاستثمار في الامارة بمتوسط حسابي (3.12) و انحراف معياري (1.274) ووزن نسبي (62.4).

الجدول (3 – 16) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد الترويج

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	وجود استراتيجية وآليات الترويج لمميزات الاستثمار في الامارة	3.12	1.274	62.4	محايد	2
2	الاهتمام بالترويج للميزات الاستثمار في الامارة يزيد من تدفق الاستثمار	3.36	1.273	67.2	محايد	1
بعد الترويج		3.27	1.6	65.4	محايد	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

4.2.2-2 تقييم متغير جذب المستثمر من حيث:

a) تحليل بعد جذب المستثمر

يتضح من الجدول (3 – 17) أن المتوسط الحسابي لبعد جذب المستثمر (3.42) كمعدل عام والإنحراف المعياري (1.35) أما الوزن النسبي (68.2%) أي أن نسبة إتفاق أفراد العينة على بعد جذب المستثمر (68.2%) وهي ضمن مجال الموافقة لكنها أقرب لمجال المحايد ويعزى ذلك لاختلاف الأنشطة والجهات وبالتالي اختلاف الرأي عن متطلبات جذب الاستثمار.

الجدول (3 – 17) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد جذب المستثمر

تسلسل الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة وفق مقياس ليكرت	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
1	تعتبر أم القيوين بيئة جاذبة للاستثمار	3.42	1.35	68.2	موافق	1
	بعد جذب المستثمر	3.42	1.35	68.2	موافق	المعدل العام

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

5-2 اختبار فرضيات البحث:

I. الفرضية الأولى:

فرضية العدم H0: "لا يوجد عوامل بيئية استثمارية جاذبة في امارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد عوامل بيئية استثمارية جاذبة في امارة أم القيوين".

لإثبات صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل T للعينة الواحدة One sample t_test للكشف عن وجود اختلاف معنوي لمتوسط المتغير جذب المستثمر لعينة الدراسة عن القيمة الثابتة (3) وهي القيمة المتوسطة لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

الجدول (3 – 18) نتائج اختبار Tللعينة الواحدة One sample t_test متغير جذب المستثمر

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
جذب المستثمر	145	3.2414	.86020	.07144

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
جذب المستثمر	3.379	144	.001	.24138	.1002	.3826

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

يتبين من الجدول (3 – 18) أن المتوسط الحسابي لمتغير جذب الاستثمار يساوي (3.24) وبالمقارنة مع المتوسط المفترض (3) نجد أن جذب الاستثمار يميل لأن يكون إيجابي نحو الموافقة. وكما أن قيمة t عند درجة حرية144 هي (3.379) والقيمة الإحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي لا نقبل فرضية العدم H0 التي تنص على " لا يوجد عوامل بيئية استثمارية جاذبة في امارة أم القيوين " ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تقول *" يوجد عوامل بيئية استثمارية جاذبة في امارة أم القيوين "*

II. الفرضية الرئيسية الثانية:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعوامل البيئة الاستثمارية (البنية التحتية، كوادر إدارية، دليل استثماري، وجود جهات متعددة مرجعية، وجود جهة مختصة بالاستثمار، جودة الإجراءات، الترويج) في جذب الاستثمار في إمارة أم القيوين".

لاختبار هذه الفرضية يتوجب اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار كل فرضية فرعية، ويستخدم هذا النموذج لقياس أثر متغير مستقل كمي على متغير تابع كمي.

a. الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة البنية التحتية على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة البنية التحتية على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد البنية التحتية والتابع Yجذب المستثمر.

الشكل (3 – 5) مخطط Scatter Plot بيان ا العلاقة الخطية بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر

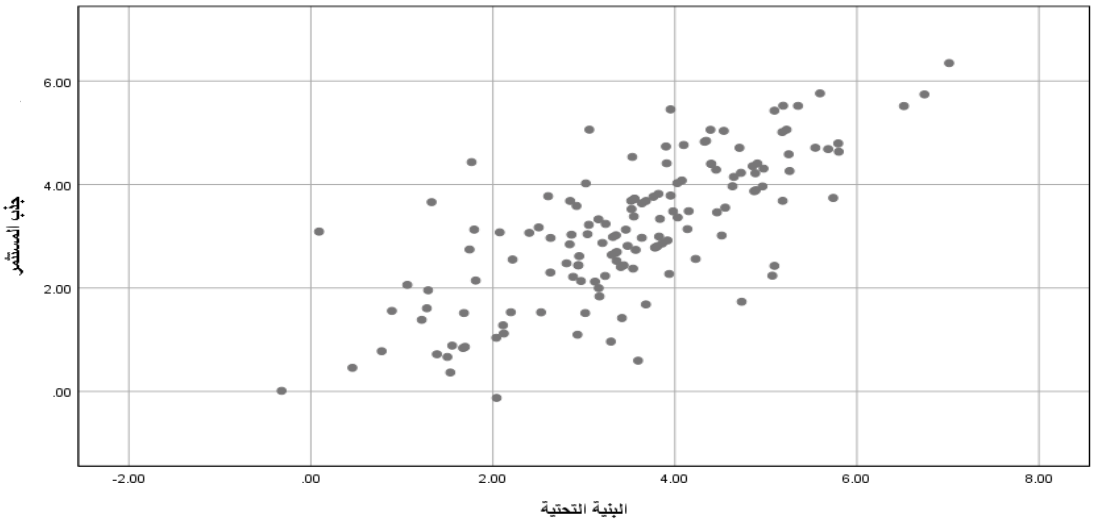

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 5) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد البنية التحتية" يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر ".

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVA الذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية F لمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع . يبين الجدول (3 – 19) قيمة F والبالغة (169.161) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط جيدة بين هذين المتغيرين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R=0.736 كما هو موضح بالجدول (3 – 20).

الجدول (3 – 19) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	143.434	1	143.434	169.161	.000[b]
	Residual	121.252	143	.848		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), البنية التحتية						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 20) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.736[a]	.542	.539	.92082
a. Predictors: (Constant), البنية التحتية				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ويبين الجدول (3 – 20) أن قيمة معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي البسيط بلغت $R^2 = 0.542$، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار يفسر نحو 54.2% من التباين الحاصل في المتغير التابع أي بعبارة أخرى يفسر بعد البنية التحتية لجذب المستثمر بمقدار 54.2% من التباين الحاصل في عوامل البيئة الاستثمارية والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3 – 21) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد البنية التحتية وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.534	.213		2.503	.013
	التحتية البنية	.739	.057	.736	13.006	.000
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 21) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.000) أصغر من a=0.001 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.013) وهي أصغر من α=0.05 ، واستناداً لهذه النتائج فإننا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول *" يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة البنية التحتية على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين"*، وتكون معادلة الانحدار :

جذب المستثمر = 0.534 + 0.739 (بعد البنية التحتية)

نلاحظ من المعادلة أن معلمة الميل B1 تشير إلى أن زيادة بعد البنية التحتية وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة جذب المستثمر بمقدار 0.739.

b. الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر كوادر إدارية مدربة على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر كوادر إدارية مدربة على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد الكادر الاداري والتابع Yجذب المستثمر.

الشكل (3 – 6) مخطط Scatter Plot بيان ا العلاقة الخطية بين بعد الكادر الاداري وجذب المستثمر

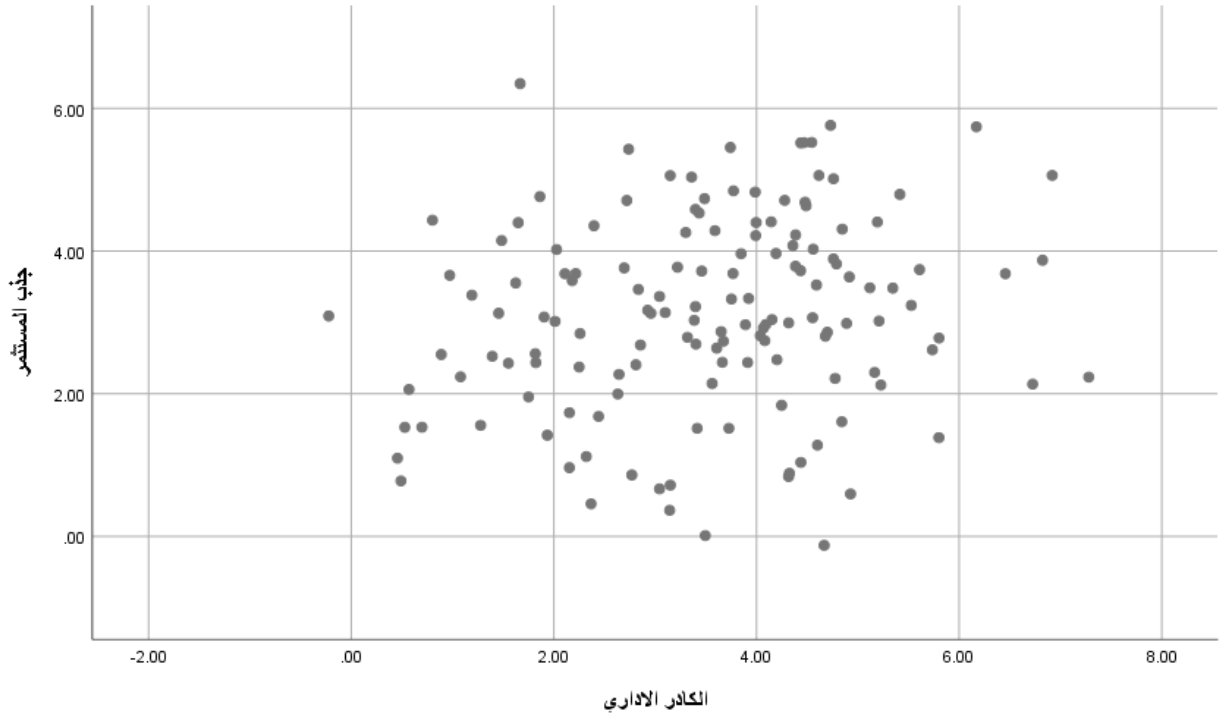

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 6) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد الكادر الاداري " يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر ".

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVAالذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية F لمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع. يبين الجدول (3 – 22) قيمة F والبالغة (5.043) عند مستوى دلالة إحصائية (0.026) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط جيدة بين هذين المتغيرين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R=0.185 كما هو موضح بالجدول (3 – 23).

الجدول (3 – 22) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد الكادر الاداري وجذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.016	1	9.016	5.043	.026[b]
	Residual	255.670	143	1.788		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), الكادر الاداري						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 23) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الكادر الاداري وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.185[a]	.034	.027	1.33713
a. Predictors: (Constant), الكادر الاداري				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ويبين الجدول (3 – 23) أن قيمة معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي البسيط بلغت $R^2 = 0.034$، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار يفسر نحو 3.4% من التباين الحاصل في المتغير التابع أي بعبارة أخرى يفسر بعد الكادر الإداري لجذب المستثمر بمقدار 3.4% من التباين الحاصل في عوامل البيئة الاستثمارية والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3 – 24) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الكادر الاداري وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.533	.286		8.856	.000
	الكادر الاداري	.168	.075	.185	2.246	.026
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 24) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.026) أصغر من α=0.05 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.000) وهي أصغر من a=0.001، واستناداً لهذه النتائج فإننا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول *" يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر كوادر إدارية مدربة على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين "* ، وتكون معادلة الانحدار :

جذب المستثمر = 2.533+ 0.168 (بعد الكادر الإداري)

نلاحظ من المعادلة أن معلمة الميل B1 تشير إلى أن زيادة بعد الكادر الإداري وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة جذب المستثمر بمقدار 0.168.

c. الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر دليل استثماري واضح على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر دليل استثماري واضح على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد دليل الاستثمار والتابع Yجذب المستثمر.

الشكل (3 – 7) مخطط Scatter Plot بيان العلاقة الخطية بين بعد دليل الاستثمار وجذب المستثمر

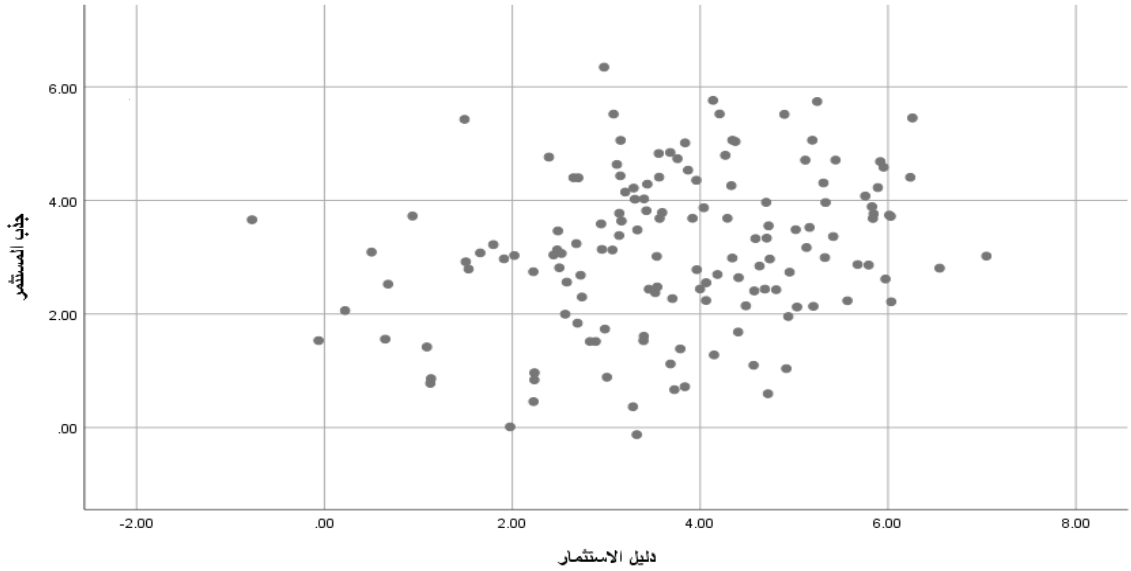

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 7) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد دليل الاستثمار " يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر "

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVAالذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية F لمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع . يبين الجدول (3 – 25) قيمة F والبالغة (8.891) عند مستوى دلالة إحصائية (0.003) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط جيدة بين هذين المتغيرين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R=0.242 كما هو موضح بالجدول (3 – 26).

الجدول (3 – 25) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين دليل الاستثمار وجذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.494	1	15.494	8.891	.003[b]
	Residual	249.192	143	1.743		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), الاستثمار دليل						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 26) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد دليل الاستثمار وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.242[a]	.059	.052	1.32008
a. Predictors: (Constant), الاستثمار دليل				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ويبين الجدول (3 – 26) أن قيمة معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي البسيط بلغت $R^2 = 0.059$، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار يفسر نحو 5.9 % من التباين الحاصل في المتغير التابع أي بعبارة أخرى يفسر بعد دليل الاستثمار لجذب المستثمر بمقدار 5.9% من التباين الحاصل في عوامل البيئة الاستثمارية والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3 – 27) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد دليل الاستثمار وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.304	.296		7.774	.000
	دليل الاستثمار	.220	.074	.242	2.982	.003
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 27) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.003) أصغر من α=0.05 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.000) وهي أصغر من a=0.001 ، واستناداً لهذه النتائج فإننا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول " *يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتوفر دليل استثماري واضح على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين* " ، وتكون معادلة الانحدار :

جذب المستثمر = 2.304+ 0.220 (بعد دليل الاستثمار)

نلاحظ أن من المعادلة معلمة الميل B1 تشير إلى أن زيادة بعد دليل الاستثمار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة جذب المستثمر بمقدار 0.220.

d. الفرضية الفرعية الرابعة:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتعدد الجهات المرجعية للاستثمار على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتعدد الجهات المرجعية للاستثمار على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد وجود جهات متعددة والتابع Yجذب المستثمر.

الشكل (3 – 8) مخطط Scatter Plot بيان ا العلاقة الخطية بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر

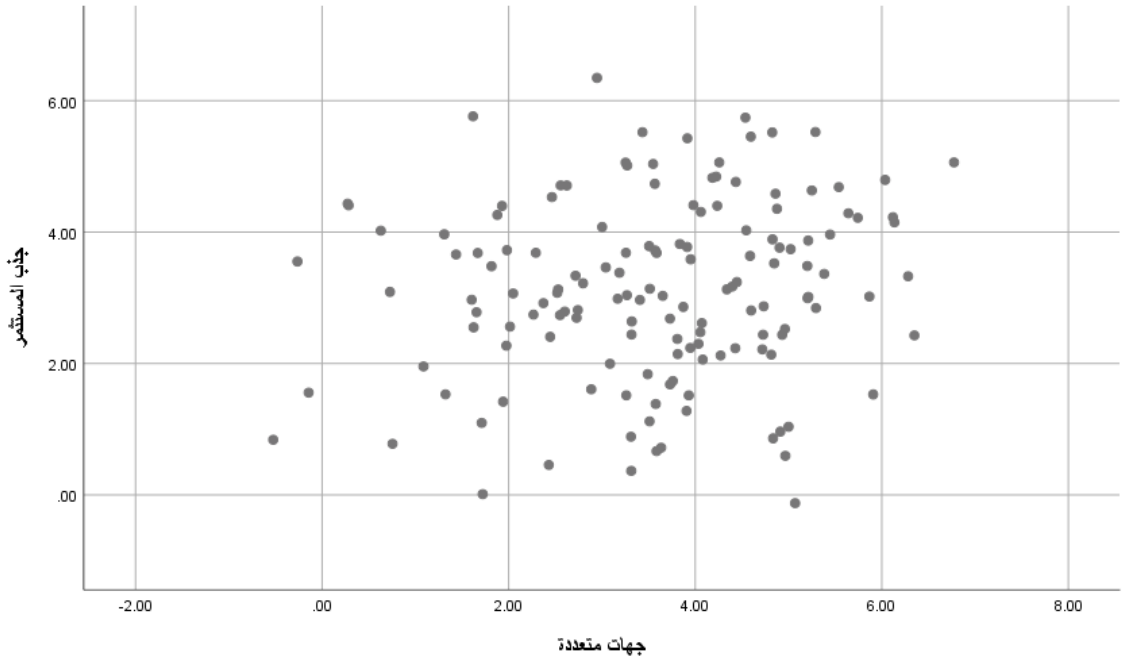

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 8) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد وجود جهات متعددة " يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر ".

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVAالذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية F لمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع. يبين الجدول (3 – 28) قيمة F والبالغة (2.921) عند مستوى دلالة إحصائية (0.09) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين.

الجدول (3 – 28) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.298	1	5.298	2.921	.090[b]
	Residual	259.388	143	1.814		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), متعددة جهات						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 29) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.141[a]	.020	.013	1.34681
a. Predictors: (Constant), متعددة جهات				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 30) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.09) أكبر من α=0.05 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.000) وهي أصغر من a=0.001، واستناداً لهذه النتائج فإننا نقبل فرضية العدم والتي تقول *" لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتعدد الجهات المرجعية للاستثمار على جذب المستثمر للاستثمار في إمارة أم القيوين "*.

الجدول (3 – 30) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد وجود جهات متعددة وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.664	.292		9.133	.000
	متعددة جهات	.129	.076	.141	1.709	.090
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

e. الفرضية الفرعية الخامسة:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لوجود جهة مختصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لوجود جهة مختصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار والتابع Yجذب المستثمر.

الشكل (3 – 9) مخطط Scatter Plot بيان العلاقة الخطية بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر

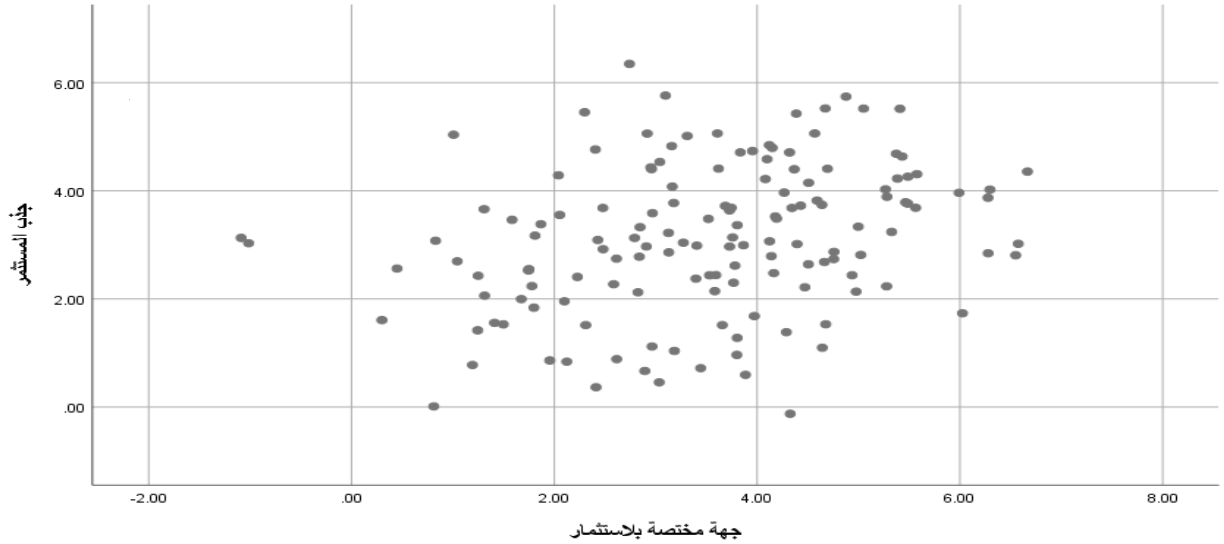

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 9) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار " يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر ".

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVAالذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية Fلمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع. يبين الجدول (3 – 31) قيمة F والبالغة (12.048) عند مستوى دلالة إحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط جيدة بين هذين المتغيرين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R=0.279 كما هو موضح بالجدول (3 – 32).

الجدول (3 – 31) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20.567	1	20.567	12.048	.001[b]
	Residual	244.120	143	1.707		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), جهة واحدة مختصة بالاستثمار						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 32) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.279[a]	.078	.071	1.30657
a. Predictors: (Constant), جهة واحدة مختصة بالاستثمار				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ويبين الجدول (3 – 32) أن قيمة معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي البسيط بلغت $R^2 = 0.078$، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار يفسر نحو 7.8 % من التباين الحاصل في المتغير التابع أي بعبارة أخرى يفسر بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار لجذب المستثمر بمقدار 7.8% من التباين الحاصل في عوامل البيئة الاستثمارية والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3 – 33) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.241	.277		8.097	.000
	جهة واحدة مختصة بالاستثمار	.250	.072	.279	3.471	.001
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 33) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.001) أصغر من α=0.05 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.000) وهي أصغر من a=0.001، واستناداً لهذه النتائج فإننا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول *" يوجد أثر ذو دلالة احصائية لوجود جهة مختصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين "* ، وتكون معادلة الانحدار :

جذب المستثمر = 2.241+ 0.250 (بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار)

نلاحظ من المعادلة أن معلمة الميل B1 تشير إلى أن زيادة بعد جهة واحدة مختصة بالاستثمار و حدة واحدة يؤدي إلى زيادة جذب المستثمر بمقدار 0.250.

f. الفرضية الفرعية السادسة:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة الإجراءات الخاصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة الإجراءات الخاصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد الإجراءات والتابع Y جذب المستثمر.

الشكل (3 – 10) مخطط Scatter Plot بيان العلاقة الخطية بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر

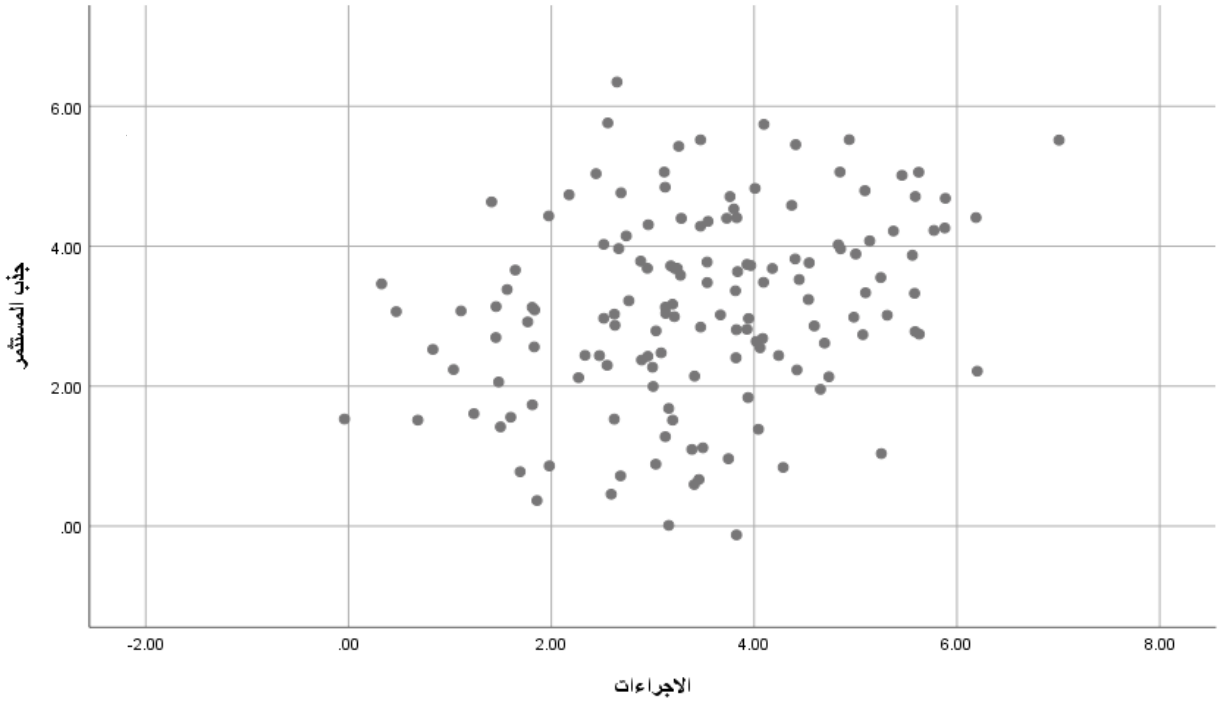

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 10) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد الإجراءات " يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر ".

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVAالذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية F لمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع. يبين الجدول (3 – 34) قيمة F والبالغة (12.666) عند مستوى دلالة إحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط جيدة بين هذين المتغيرين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R=0.285 كما هو موضح بالجدول (3 – 35).

الجدول (3 – 34) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.536	1	21.536	12.666	.001[b]
	Residual	243.151	143	1.700		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), الاجراءات						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 35) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.285[a]	.081	.075	1.30398
a. Predictors: (Constant), الاجراءات				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ويبين الجدول (3 – 35) أن قيمة معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي البسيط بلغت $R^2 = 0.081$، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار يفسر نحو 8.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع أي بعبارة أخرى يفسر بعد الإجراءات لجذب المستثمر بمقدار 8.1% من التباين الحاصل في عوامل البيئة الاستثمارية والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3 – 36) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.145	.296		7.255	.000
	الاجراءات	.283	.080	.285	3.559	.001
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 36) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.001) أصغر من α=0.05 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.000) وهي أصغر من a=0.001، واستناداً لهذه النتائج فإننا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول" *يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة الإجراءات الخاصة بالاستثمار على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين* "، وتكون معادلة الانحدار :

جذب المستثمر =2.145 + 0.283 (بعد الإجراءات)

نلاحظ من المعادلة أن معلمة الميل B1 تشير إلى أن زيادة بعد الإجراءات وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة جذب المستثمر بمقدار 0.283.

g. الفرضية الفرعية السابعة:

فرضية العدم H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للترويج لمميزات الاستثمار في الامارة على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

الفرضية البديلة H1: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للترويج لمميزات الاستثمار في الامارة على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين".

قبل تطبيق الانحدار البسيط يجب التأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقل X بعد الترويج والتابع Y جذب المستثمر.

الشكل (3 – 11) مخطط Scatter Plot بيان العلاقة الخطية بين بعد الترويج وجذب المستثمر

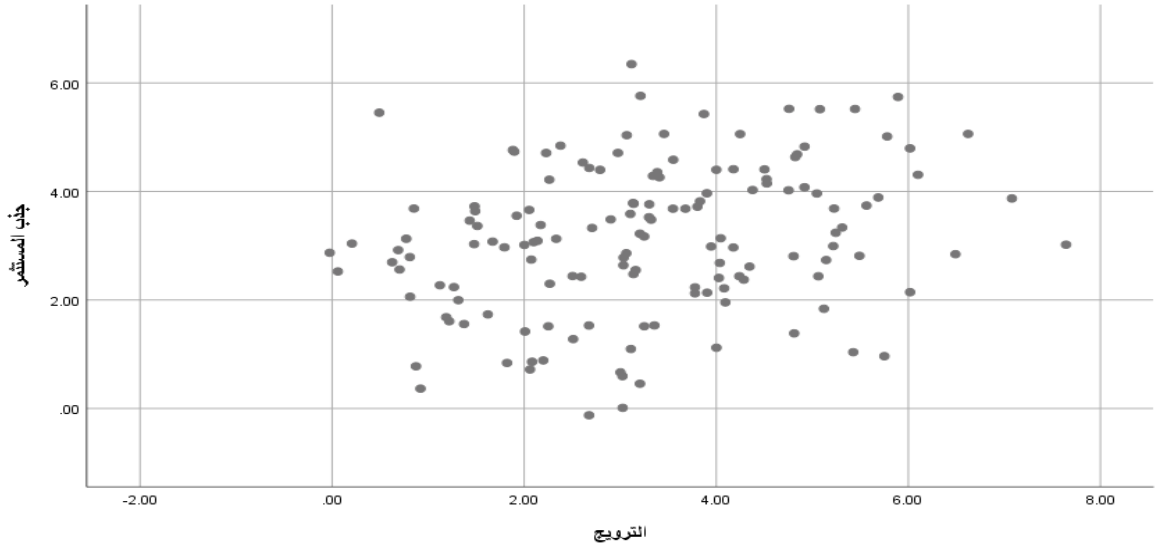

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل (3 – 11) أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالزيادة في قيمة المتغير المستقل " بعد الترويج " يقابله زيادة في قيمة المتغير التابع " جذب المستثمر ".

ولاختبار معنوية النموذج من جدول ANOVAالذي يعرف بجدول تحليل التباين على إحصائية F لمعرفة إمكانية استخدام نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع. يبين الجدول (3 – 37) قيمة F والبالغة (10.293) عند مستوى دلالة إحصائية (0.002) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد علاقة ارتباط جيدة بين هذين المتغيرين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R=0.259 كما هو موضح بالجدول (3 – 38).

الجدول (3 – 37) الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار العلاقة بين بعد الإجراءات و جذب المستثمر

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.773	1	17.773	10.293	.002[b]
	Residual	246.913	143	1.727		
	Total	264.687	144			
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						
b. Predictors: (Constant), الترويج						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول (3 – 38) قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.259[a]	.067	.061	1.31403
a. Predictors: (Constant), الترويج				
b. Dependent Variable: جذب المستثمر				

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ويبين الجدول (3 – 38) أن قيمة معامل التحديد في نموذج الانحدار الخطي البسيط بلغت $R^2 = 0.067$، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار يفسر نحو 6.7 % من التباين الحاصل في المتغير التابع أي بعبارة أخرى يفسر بعد الترويج لجذب المستثمر بمقدار 6.7% من التباين الحاصل في عوامل البيئة الاستثمارية والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3 – 39) ثوابت معادلة الانحدار البسيط الخاص باختبار الأثر بين بعد الإجراءات وجذب المستثمر

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.404	.250		9.634	.000
	الترويج	.220	.069	.259	3.208	.002
a. Dependent Variable: جذب المستثمر						

المصدر إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل البرنامج الاحصائي SPSS

ومن الجدول (3 – 39) نجد أن P-value لمعلمة الميل B1 هي (0.002) أصغر من α=0.05 ، ولمعلمة الحد الثابت B0 هي (0.000) وهي أصغر من a=0.001 واستناداً لهذه النتائج فإننا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول *" يوجد أثر ذو دلالة احصائية للترويج لمميزات الاستثمار في الامارة على جذب المستثمر في إمارة أم القيوين "* ، وتكون معادلة الانحدار :

جذب المستثمر = 2.304+ 0.220 (بعد الترويج)

نلاحظ من المعادلة أن معلمة الميل B1 تشير إلى أن زيادة بعد الترويج وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة جذب المستثمر بمقدار 0.220.

المبحث الثالث: النتائج والمقترحات

يعرض في هذا المبحث النتائج التي توصلت إليها الدراسات الإحصائية واختبار الفرضيات، وأيضاً المقترحات لتحسين النتائج، إضافةً إلى مجموعة من مقترحات لدراسات مستقبلية تهتم بمواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة.

1-3 النتائج:

توصلت الدراسات الإحصائية واختبار الفرضيات إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

I. نلاحظ من النتائج أن عدد المستثمرين في الخمس سنوات الأخيرة احتل النسبة الأكبر بالعينة حيث كانت نسبتهم تقارب 61% من العدد الكلي للعينة وهذا يدل على التحسين المستمر في الإمارة بالنسبة لقطاع الاستثمار والعمل على استقطاب المستثمرين لداخل الإمارة.

II. تبين من النتائج أن تقييم أفراد العينة للبنية التحتية بشكل عام جاء بدرجة عالية ليؤكد أن زيادة الاهتمام بتوفير بنية تحتية جيدة لبيئة الاستثمار يزيد من تدفق الاستثمارات لداخل الامارة و اتفقت هذه النتائج مع دراستي الرضا والجوارين (2012) و الجبوري (2008) التي أكدت على أن البنية التحتية تؤثر على جذب الاستثمارات ، أم بالنسبة لنتائج تحليل فقرات البنية التحتية نلاحظ أن تقييم أفراد العينة لكل من توفر الكهرباء و سهولة النقل و الوصول للأماكن جاء بشكل عال مما يدل على توفر هذه العناصر في الإمارة وقد أكدت الدراسة Snieska & Zykiene (2015) أنه في نظر رجال الأعمال كان تطوير البنية التحتية، وسهولة الوصول إلى المناطق الحضرية الكبرى والأسواق الخارجية شرط إلزامي لبدء الأعمال التجارية ، أما فيما يخص الخدمات و الربط الإلكتروني فقد حصلت أيضاً على تقييم عال ولكن كانت بدرجة أقل من العناصر السابقة ، أما جودة الصرف الصحي حصلت على تقييم متوسط مما يدل على وجود ضعف في هذا المجال ويؤثر على الأعمال القائمة داخل الإمارة .

III. كما تبين من نتائج تقييم الأفراد لبعد الكادر الإداري بشكل عام جاء بشكل عال وأكدت نتائج اختبار الفرضية أن توفر كادر إداري كفوء بخدمة ذات جودة عالية يزيد من فرص جذب المستثمرين لداخل الإمارة واتفقت دراستي أحمد (2017) والشريف ولمياء (2013) مع هذه النتائج، أما بالنسبة لفقرات البعد فقد تبين أن الكادر الإداري الموجود حالياً في الجهات مجال البحث حسب ما اتفق عليه أفراد العينة قادرين على تقديم

المشورة الإدارية الجيدة ويقدمون خدمة ذات جودة عالية ولكن نسبة كفاءة الكادر الإداري حسب التقييم كان بدرجة متوسطة.

IV. ونلاحظ من التحليل الإحصائي أهمية بعد دليل الاستثمار ، فقد حاز هذا البعد على تقييم عال من قبل أفراد العينة بشكل عام ولهذا البعد تأثير على جذب المستثمر لكن بنسبة ضئيلة 5.9% حسب نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط ، ومن خلال تحليل فقرات البعد حسب تقييم أفراد العينة نلاحظ وجود وضوح في الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الاستثمار وكفاءة المعلومات الاستثمارية وبالمقابل توفر ضعيف للمعلومات التي تخص فرص الاستثمار المتاحة والمسموحة في الإمارة.

V. أما فيما يخص وجود جهات متعددة كمرجعية للاستثمار فقد تبين لنا من النتائج أنها لا تؤثر على عامل جذب المستثمر ولكن أكدت نتائج تقييم أفراد العينة على وجود تضارب في المعلومات والصلاحيات بين هذه الجهات لعدم وجود دليل موحد لكل الجهات المعنية.

VI. ومن نتائج التحليل الإحصائي لوجود جهة واحدة مختصة بالاستثمار في الإمارة فقد أكدت نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط على وجود علاقة ارتباط و أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لوجود جهة واحدة مختصة بالاستثمار على جذب المستثمر ولكن بنسبة تباين 7.8 % وهذا يتفق مع دراسة أحمد (2017) ودراسة محمد نصر(2008) حيث ذكرت ضرورة وجود النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين ، و جاءت نتائج تقييم أفراد العينة بدرجة عالية بأن وجود جهة مختصة واحدة يساعد في توحيد الإجراءات و تسهيلها.

VII. أما فيما يخص الإجراءات فقد أكدت نتائج التحليل الإحصائي أن جودة الإجراءات لها أثر في جذب الاستثمار و قد جاء تقييم أفراد العينة لبعد الإجراءات بشكل عام بدرجة عالية قريبة من المتوسطة وتبين وجود سهولة في الترخيص وسرعة بالإجراءات الإدارية والحكومية يشجع المستثمر ولكن تبين أيضاً حسب تقييم أفراد العينة كثرة وجود الإجراءات الروتينية و ضعف الشفافية في الأنظمة و الإجراءات إضافة إلى ضعف الحوافز و الإمتيازات المقدمة للمستثمرين وهذا ما جاء في دراسة العياشي (2016) حيث أكدت على أن الحوافز الخاصة بالاستثمارات من أهم الخصائص المميزة للدولة المستقطبة .

VIII. بالنسبة لبعد الترويج فقد تبين من تحليل اختبار الانحدار البسيط وجود أثر ذو دلالة إحصائية معنوي وعلاقة ارتباط للترويج على جذب المستثمر واتفق هذا مع دراسة الهيتي والشمر(2018) وكانت نتائج تقييم أفراد

العينة لبعد الترويج بشكل عام قريبة من المتوسطة وذلك لإختلاف أنواع النشاطات والجهات التابع لها ترخيص شركاتهم وأكدت النتائج على وجود ضعف في الترويج لمميزات الاستثمار في الإمارة.

IX. ومن نتائج التحليل الإحصائي تبين وجود عوامل بيئة استثمار جاذبة في إمارة أم القيوين وكانت نتائج التقييم لأفراد العينة لذلك بشكل عال قريب من المتوسط وذلك لعدم توفر كافة العوامل الجاذبة للاستثمار كما تبين من خلال الاستقصاء الميداني للمجيبين حيث كانت أحد العوامل المحددة للاستثمار في الإمارة قلة الكثافة السكانية وصعوبة الإجراءات المصرفية وعدم القدرة على فتح حساب بنكي لبعض أنواع الرخص.

2-3 المقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة الإحصائية ومخرجات الإستقصاء الميداني خلصت الباحثة لطرح مجموعة من المقترحات الخاصة بجوهر الموضوع بما يسهم في تحسين عوامل بيئة استثمار أم القيوين موضوع الدراسة وهي:

I. العمل على إجراء المزيد من التحسين في مستوى الخدمات في البنية التحتية، والتي من شأنها أن تعمل على تشجيع الاستثمار في الإمارة وذلك من خلال:

   a. توفير شبكة صرف صحي في الإمارة، حيث أن المتوفر حالياً هو الصرف الصحي التقليدي.

   b. الاهتمام بتوفير خدمات إلكترونية للمستثمر لتسهيل أعماله، مثل توفير تطبيقات على مواقع الجهات المعنية يستطيع من خلالها التسجيل وإنهاء معاملته دون الحاجة للحضور شخصياً.

   c. توفير شبكة طرق إضافية لمرور الشاحنات لتسهيل حركتها بعيداً عن شبكات الطرق الخاصة بالنقل العادي ولتخفيف الضغط على بنية الطرق داخل المدينة حيث يمكن انشاء جسور تصل داخل الإمارة مع الطرق الخارجية عن طريق الجزر المجاورة.

II. الإهتمام بتدريب الكادر الإداري والعمل على توفير كادر إداري متخصص في كافة المجالات قادر على توفير المعلومات المطلوبة للمستثمرين بكافة مجالات الأعمال.

III. العمل على توفير دليل استثمار موحد يساعد على توحيد الإجراءات بين كافة الجهات المعنية بالاستثمار.

IV. تعمل أم القيوين حالياً على استحداث هيئة الاستثمار والتطوير وهو ما سيساعد في تسهيل عملية الاستثمار بالنسبة للمستثمر وللجهات المعنية على حد سواء لذلك لا بد من الإسراع في بدء عمل الهيئة.

V. دراسة الإجراءات المعمول بها حالياً في كافة الجهات المعنية وإعادة صياغتها لتحقق المميزات التالية:

a. التخلص من الإجراءات الروتينية واختصارها لتسهيل إجراءات الاستثمار وذلك من خلال تشكيل لجنة تقوم بدراسة الإجراءات وإعادة صياغتها وتنظيمها و تبسيطها بما يتناسب مع آراء المستثمرين وتسهيل عملهم.

b. توفير الشفافية والوضوح في كل التفاصيل وذلك من خلال الإفصاح والعلانية عن الإجراءات وكل مايتعلق بالاستثمار و إصدار تقارير دورية وتقديم التوضيحات اللازمة للمستثمر.

c. العمل على توفير حوافز للمستثمرين وتوضيحها لتشجيع المستثمرمثل تخفيض رسوم الترخيص وإيجار الأراضي وتقديم تسهيلات للدفع عن طريق الدفعات أو التقسيط.

VI. للترويج دور كبير في استقطاب المستثمرين لداخل الإمارة وذلك لأن من خلاله يتم توصيل الرسالة المطلوبة لدفع المستثمر للتفكير بإمارة أم القيوين كوجهة لاستثماراته لذا لابد من إنشاء مؤسسات تعنى بالترويج الخاص بالاستثمار وتوفير أقسام متخصصة في كل جهة معنية بالاستثمار تهتم بالجانب الترويجي محلياً و إقليمياً و دولياً.

3-3 الخاتمة:

بعد دراسة الباحثة للبيئة الاستثمارية و عواملها في إمارة أم القيوين تبين أن الإمارة تمتلك بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارو لكن لا بد من الاهتمام بتحسين بعض العوامل مثل البنية التحتية للإمارة و التركيز على الجانب الترويجي بالإمارة لما له من أثر كبير في جذب الاستثمارات ، بالاضافة إلى الإهتمام بتوفير دليل استثماري و تدريب الكوادر الإدارية و توحيد الإجراءات لترتقي الإمارة لمستوى أفضل .

4-3 مقترحات لدراسات مستقبلية:

من خلال ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج تقترح الباحثة الآفاق التالية لدراسات لاحقة مكملة لموضوع الدراسة:

I. هذه الدراسة تمت في فترة قصيرة نقترح اجراء دراسات لفترات زمنية للعشر سنوات الأخيرة لقطاع الإستثمار.

II. دراسة حالة متخصصة لكل قطاع استثماري بشكل معمق.

III. البحث في نوع الاستثمارات المناسبة في الإمارة تبعاً للموارد المتوفرة.

IV. تفعيل دور قطاع السياحة في تنشيط الحركة الإقتصادية في الإمارة.

V. دراسة وضع خطة استثمارية استراتيجية للإمارة.

VI. دراسة عوامل بيئة الاستثمار في إمارة أم القيوين بشكل متكامل.

VII. وضع أساليب ترويجية مبتكرة لكل نوع من الأعمال داخل الأمارة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

1) الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، (1989)،" **اقتصاديات المالية العامة** "، ابن خلدون للنشر، بيروت، ص355.

2) المنذري، سليمان. (2004)، " **السوق العربية المشتركة** "، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، مصر، ص134.

3) عبد الرضا، نبيل جعفر. (2012)، " **البيئة الاستثمارية في البصرة، المحددات والتطلعات**"، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ص 20.

4) عبد الحميد، عبد المطلب. (2003)، " **السياسات الإقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي تحليل كلي** "، سلسلة الدراسات الإقتصادية ، مجموعة النيل العربية للنشر ج 2، القاهرة، مصر، ص 136.

5) موسى، شقري نوري، وسلام، أسامة عزمي. (2009)، "**دراسة الجدوى الإقتصادية** "، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 23_24.

الدوريات:

6) الشريف، ريحان، ولمياء، هوام، (2013)، " دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييميه "، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 36، ص. ص: 71 – 91.

7) الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، وجاسم، أحمد كريم. (2010)، " دور وحدات الادارة العامة في تشجيع الاستثمار الأجنبي - العراق انموذجاً "، **مجلة الغري**.

8) الجبوري، عبد الخالق دبي. (2014)، " أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر _ العراق انموذجا للمدة (3002-3002) "، **مجلة القادسية للعلوم الادارية والإقتصادية** ، مجلد 18، العدد 2، (2016)، ص، ص: 145_146.

9) العياشي، أونيسي. (2016)، " مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات"، الملتقى الدولي السادس عشر حول" الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" (2016)، **مجلة الحقوق والحريات**، العدد 3، ص. ص:471 – 481، بسكرة، جامعة محمد خيضر.

10) الهاشم، نضال شاكر. (2005)، " رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب"، **المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية** ، المجلد 3، العدد 8، ص38.

11) الهيتي، نوازد عبد الرحمن، والشمر، حسيب عبد الله، (2018)، " البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار / دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً "، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية**، المجلد 10، العدد 4، ص: 476-501.

12) الهيتي، ن. ع. (2007)، " الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون: الوضع القائم والفرص الواعدة"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 34.

13) بونقاب، مختار، والزهاري، زواويد، (2018)، " أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)"، **مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الاعمال**، المجلد 2، العدد 1، ص 88.

14) حمزة، حسين كريم. (2012)، " مناخ الاستثمار في العراق "، **مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارة**، العدد 23، ص 27. بحث منشور على الموقع: www.iasj.net>iasj

15) نجمة، إ، والمزروعي، ع. (2013)، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة لإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980 – 2009)"، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 34، ص 109.

الرسائل العلمية:

16) الجبوري، عبد الرازق حمد حسين. (2008)، **" تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشرو قياس أثره على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية لبلدان عربية للمدة _ 1990_2005)"**، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص. ص: 44 – 46.

17) الطائي، اياد كاظم عيدان. (2010)،**" البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 34.

18) جبر، وسيم " محمد هاشم ". (2007)، **" دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة (حالة الأردن ومصر واليمن)"**، درجة دكتوراه فلسفة في تخصيص التمويل، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان.

19) حرمة، خديجة. (1999)، **" ألية انتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي مع الاشارة إلى الاقتصاد القراقي للمدة 1980 _ 1996"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 3.

20) سليمان، نسيبة الطيب محمد. (2017)، **" دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان 2000 – 2016"**، رسالة ماجستير، كليه الدراسات التجاريه، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

21) محمد نصر، لؤي فتحي. (2008)، **" دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين. (دراسة حالة قطاع غزة) "**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

المؤتمرات والندوات والتقارير والدراسات التطبيقية:

22) الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، (2009)، **" معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي "**، دراسة ميدانية، ص 13، الدمام – المملكة العربية السعودية.

23) الأمم المتحدة، (2005)، تقرير البنك الدولي عن التنمية، ص120.

24) العلي، محمد توفيق. (2005)، **" تشريعات الاستثمار والمناطق الحرة "**، ندوة أفاق التنمية العربية، تونس، ص 19.

25) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2018)، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية -مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، التقرير السنوي، ص 43.

26) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2012)،**"مناخ الاستثمار في الدول العربية -جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية (الواقع والتحديات) "**، التقرير السنوي، السنة 30، العدد الفصلي 3.

27) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (1988)،**"مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، التقرير السنوي، ص: 44 -47.

28) شموط، مروان، وكنجو، كنجو عبود، (2008)، **" أسس الاستثمار "**، مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس، ص 6.

29) عبد الرضا، نبيل جعفر، والجوارين، عدنان فرحان، (2012)، **" واقع البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان وسبل تطويرها "**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لجامعة نوروز 28-29 مارس (آذار).

30) عبد الرازق، عمر. (1994)، **" السياسات الإقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين "**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، ص45.

31) علي، ناجحة عباس وأحمد، محمد عباس. (2013)، **"الاعفاءات الضريبية والاستثمار "**، بحث منشور على موقع: www.tax.mof.ig>Article Show

32) لطفي، علي. (2007)، **" إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية "**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، ص 6.

33) محي الدين، أمين محمد. (2011)، **" البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية "**، بحوث اقتصادية عربية، مطبعة معهد التخطيط القومي، العدد 28، ص 70.

34) د.ن. (2019)، **"الخطة الاستثمارية لإمارة أم القيوين"**، دراسة داخلية غير منشورة.

المراجع الأجنبية:

1) Ahmed, F. (2017), **"Investment Climate of Bangladesh: An Analysis"**, Department of Finance, University of Dhaka.

2) Kalu, C. U & Nwokoye E.S & Nwaigwe O.F. (2010), "**Improving Nigeria's Investment Climate for Enhanced Economic Growth: An Econometric Analysis/2010 ",** Journal of Economic Studies, No 8.

3) Snieskaa,V & Zykieneb,I. (2015),**" City attractiveness for investment: characteristics and underlying Factors",** 20th International Scientific Conference Economics and Management - 2015 (ICEM-2015), Kaunas University of technology –Lithuania, Procedia - Social and Behavioral Sciences 213, P: 48 – 54

4) World Investment Report. (2016), **"United Nations Conference on Trade and Development"**, Available at: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016_en.pd

5) World Bank, Private Sector Investment Climate Unit of the World Bank. (2003), **"Productivity and investment climate survey (PICS): implementation manual (English) "**, P: 39 – 40, Available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/288381468138868407/Productivity-and-investment-climate-survey-PICS-implementation-manual

الملاحق

الملحق رقم (1) نموذج الاستبانة:

الجمهورية العربيّة السوريّة
وزارة التعليم العالي
الجامعة الافتراضيّة السوريّة
ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال

الجامعة الافتراضيّة السوريّة
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

السادة المستثمرين:

تحية طيبة وبعد

تم اعداد هذا الاستبيان لغرض استكمال دراسة بحث لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال بعنوان:

"دراسة عوامل البيئة الاستثمارية وأثرها في جذب الاستثمار :دراسة حالة امارة أم القيوين نموذجاً للاستثمار "

أرجو التكرم بالإجابة التي ترونها ملاءمة على الاسئلة المطروحة واعطاء آراءكم القيمة التي ستغني البحث، ويرجى العلم بأن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وستكون اجاباتكم محاطة بالسرية النامة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم

القسم الأول: معلومات عامة

1. **الجنس:**
   - ذكر
   - أنثى
2. **نوع نشاط الشركة**
   - تجاري
   - صناعي
   - غير ذلك، يرجى التحديد .....
3. **الشركة تابعة للجهة:**
   - المنطقة الحرة
   - الدائرة الإقتصادية
   - هيئة أم القيوين الصناعية
4. **مدة الاستثمار في أم القيوين**
   - 1_3 سنة
   - 3_5 سنة
   - 5_7 سنة
   - أكثر من 7 سنوات

القسم الثاني:

المحور الأول: البنية التحتية

يرجى تقييم العوامل التالية التي واجهت عملك ونموه وتؤثر على قرار أي مستثمر في الاستثمار في أم القيوين:

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	**توفر الكهرباء**					
2	**سهولة النقل**					
3	**الوصول للأماكن ولأرض المشروع**					
4	**ملائمة البنية التحتية لتفعيل الخدمات والربط الإلكتروني**					
5	**جودة الصرف الصحي**					
6	**جودة الخدمات الداعمة (مثل خدمات البلدية)**					

المحور الثاني: الخدمات الادارية

يرجى تقييم مدى كفاءة الخدمات التالية التي تؤثر بقرار الاستثمار في أم القيوين:

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الكادر الاداري قادر على تقديم المشورة الادارية					
2	جودة خدمة الكادر الاداري					
3	يتمتع الكادر الإداري بالكفاءة					

المحور الثالث: الترويج ومعلومات خاصة بالاستثمار

بناءً على تجربتك في الاستثمار في أم القيوين نرجو تقييم ما يلي بما له أثر على قرار الاستثمار في أم القيوين:

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إجراءات تقديم طلب الاستثمار واضحة					
2	جودة كفاءة المعلومات الاستثمارية والإقتصادية					
3	توفر المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة والمسموحة					
4	وجود جهات متعددة مسؤولة عن الاستثمار في أم القيوين ومتضاربة المسؤوليات والصلاحيات بينها					
5	وجود جهة مختصة بالاستثمار واحدة في أم القيوين					
6	وجود جهة مختصة بالاستثمار واحدة يساعد في توحيد الاجراءات وتسهيلها					
7	سهولة ترخيص وتسجيل المشروع					
8	الإلمام بإجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية					
9	كثرة الاجراءات الروتينية في مجال تسجيل المشاريع الاستثمارية					
10	سرعة الاجراءات الادارية والحكومية					
11	وجود شفافية في الأنظمة والاجراءات					
12	جودة الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين					
13	وجود استراتيجية وآليات الترويج لمميزات الاستثمار في الامارة					
14	الاهتمام بالترويج للميزات الاستثمار في الامارة يزيد من تدفق الاستثمار					
15	تعتبر أم القيوين بيئة جاذبة للاستثمار					

هل لديك رغبة في الاستثمار في أم القيوين مرة أخرى؟

- نعم
- لا
- لا أعرف

_ إذا كانت اجابتك "نعم "نرجو ذكر الأسباب

_ إذا كانت اجابتك "لا "نرجو ذكر الأسباب

_ هل لديك ما تود إضافته

شكرا لتعاونكم

Gentlemen Investors,

After Greetings,

This questionnaire was prepared for the purpose of completing a research study to obtain a master's degree in business administration entitled

"Study of the factors of the investment environment and its impact on attracting investment: case study of Umm AL Quwain as a model for investment"

Please be aware that all the questions raised in this questionnaire for scientific research will be answered by the confidentiality of scientific.

Thank you for your cooperation and good response

Section 1: General Information

1. Gender:

- Male
- Female

2. Type of company activity

- Commercial
- Industrial
- Other,……

3. The company is affiliated to:

- Free zone
- Economic Department
- Umm Al Quwain Industrial Authority

4. Investment period in Umm Al Quwain

- 1_3 years
- 3_5 years
- 5_7 years
- More than 7 years

Section Two:

Axis I: Infrastructure

Please assess the following factors that have faced your business and growth and affect the decision of any investor to invest in Umm Al Quwain.

No		very satisfied	satisfied	average	satisfied	very unsatisfied
1	**Availability of electricity**					
2	**Easy transportation**					
3	**Access to the land**					
4	**Adapting the infrastructure for activating electronic services and electronic connectivity**					
5	**Quality of sanitation**					
6	**Quality of Support services(eg ,municipal services)**					

Axis II: Business services

Please evaluate the efficiency of the following services that affect the decision to invest in Umm Al Quwain.

No		very satisfied	satisfied	average	satisfied	very unsatisfied
1	**Administrative staff is able to provide management advice**					
2	**Quality of service of administrative staff**					
3	**The administrative staff is efficient**					

Axis III: Promotion and procedures for investment

Based on your experience in investing in Umm Al Quwain, please evaluate the impact of the investment decision in Umm Al Quwain.

No		very satisfied	satisfied	average	satisfied	very unsatisfied
1	Procedures for applying for investment are clear					
2	Quality of investment and economic information					
3	Provide information on available and permitted investment opportunities					
4	The existence of multiple entities responsible for investment in Umm Al Quwain and conflicting responsibilities and powers among them					
5	The existence of a competent entity to invest in Umm Al Quwain					
6	The existence of one competent authority to invest help standardize and facilitate the procedures					
7	Ease of licensing and registration of the project					
8	Familiarity with the registration and licensing procedures for investment projects					
9	Frequent procedures in the field of registration of investment projects					
10	Speed of administrative and governmental procedures					
11	Transparency in systems and procedures					
12	Quality of incentives and privileges provided to investors					

13	**The existence of strategy and mechanisms to promote the investment advantages in the emirate**					
14	**The promotion of the investment features in the emirate increases the flow of investment**					
15	**Umm Al Quwain is an attractive investment environment**					

Do you want to invest in Umm Al Quwain again?

o Yes

o No

o I do not know

-If your answer is "**Yes**" please state the reasons

_____

_ If your answer is "**No**" please state the reasons

_____

_ Do you have anything to add

_____

Thank you

الملحق رقم (2): الجداول التكرارية

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	135	93.1	93.1	93.1
	انثى	10	6.9	6.9	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

الشركة نشاط نوع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تجاري	95	65.5	65.5	65.5
	صناعي	29	20.0	20.0	85.5
	استشارات	7	4.8	4.8	90.3
	مقاولات	8	5.5	5.5	95.9
	تعليمي	2	1.4	1.4	97.2
	حكومي	1	.7	.7	97.9
	خدمات	3	2.1	2.1	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

للجهة تابعة الشركة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الحرة المنطقة	63	43.4	43.4	43.4
	الإقتصادية الدائرة	66	45.5	45.5	89.0
	القيوين أم هيئة الصناعية	16	11.0	11.0	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

القيوين أم في الاستثمار مدة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1 - 3 سنة	61	42.1	42.1	42.1
	3 - 5 سنة	27	18.6	18.6	60.7
	5 - 7 سنة	10	6.9	6.9	67.6
	7 من أكثر سنوات	47	32.4	32.4	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الكهرباء توفر]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	7	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	7	4.8	4.8	9.7
	محايد	20	13.8	13.8	23.4
	موافق	56	38.6	38.6	62.1
	جداً موافق	55	37.9	37.9	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[النقل سهولة]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	9	6.2	6.2	6.2
	موافق غير	13	9.0	9.0	15.2
	محايد	28	19.3	19.3	34.5
	موافق	52	35.9	35.9	70.3
	جداً موافق	43	29.7	29.7	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الإلكتروني والربط الخدمات لتفعيل التحتية البنية ملائمة]				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	12	8.3	8.3	8.3
	موافق غير	8	5.5	5.5	13.8
	محايد	46	31.7	31.7	45.5
	موافق	47	32.4	32.4	77.9
	جداً موافق	32	22.1	22.1	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الصحي الصرف جودة]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	18	12.4	12.4	12.4
	موافق غير	17	11.7	11.7	24.1
	محايد	49	33.8	33.8	57.9
	موافق	38	26.2	26.2	84.1
	جداً موافق	23	15.9	15.9	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[(البلدية خدمات مثل) الداعمة الخدمات جودة]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	9	6.2	6.2	6.2
	موافق غير	15	10.3	10.3	16.6
	محايد	47	32.4	32.4	49.0
	موافق	49	33.8	33.8	82.8
	جداً موافق	25	17.2	17.2	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الادارية المشورة تقديم على قادر الاداري الكادر]				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	9	6.2	6.2	6.2
	موافق غير	15	10.3	10.3	16.6
	محايد	38	26.2	26.2	42.8
	موافق	57	39.3	39.3	82.1
	جداً موافق	26	17.9	17.9	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الاداري الكادر خدمة جودة]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	10	6.9	6.9	6.9
	موافق غير	13	9.0	9.0	15.9
	محايد	40	27.6	27.6	43.4
	موافق	52	35.9	35.9	79.3
	جداً موافق	30	20.7	20.7	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[بالكفاءة الإداري الكادر يتمتع]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	12	8.3	8.3	8.3
	موافق غير	14	9.7	9.7	17.9
	محايد	43	29.7	29.7	47.6
	موافق	49	33.8	33.8	81.4
	جداً موافق	27	18.6	18.6	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[واضحة الاستثمار طلب تقديم إجراءات]				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	7	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	9	6.2	6.2	11.0
	محايد	25	17.2	17.2	28.3
	موافق	68	46.9	46.9	75.2
	جداً موافق	36	24.8	24.8	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[والإقتصادية الاستثمارية المعلومات جودة]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	9	6.2	6.2	6.2
	موافق غير	15	10.3	10.3	16.6
	محايد	35	24.1	24.1	40.7
	موافق	59	40.7	40.7	81.4
	جداً موافق	27	18.6	18.6	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[والمسموحة المتاحة الاستثمارية الفرص عن المعلومات توفر]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	11	7.6	7.6	7.6
	موافق غير	22	15.2	15.2	22.8
	محايد	32	22.1	22.1	44.8
	موافق	55	37.9	37.9	82.8
	جداً موافق	25	17.2	17.2	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

المسؤوليات ومتضاربة القيوين أم في الاستثمار عن مسؤولة متعددة جهات وجود [بينها والصلاحيات]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	10	6.9	6.9	6.9
	موافق غير	18	12.4	12.4	19.3
	محايد	38	26.2	26.2	45.5
	موافق	54	37.2	37.2	82.8
	جداً موافق	25	17.2	17.2	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[القيوين أم في واحدة بالاستثمار مختصة جهة وجود]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	11	7.6	7.6	7.6
	موافق غير	16	11.0	11.0	18.6
	محايد	42	29.0	29.0	47.6
	موافق	52	35.9	35.9	83.4
	جداً موافق	24	16.6	16.6	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[وتسهيلها الاجراءات توحيد في يساعد واحدة بالاستثمار مختصة جهة وجود]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	13	9.0	9.0	9.0
	موافق غير	13	9.0	9.0	17.9
	محايد	34	23.4	23.4	41.4
	موافق	49	33.8	33.8	75.2
	جداً موافق	36	24.8	24.8	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الامارة في الاستثمار لمميزات الترويج وآليات استراتيجية وجود]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	22	15.2	15.2	15.2
	موافق غير	22	15.2	15.2	30.3
	محايد	38	26.2	26.2	56.6
	موافق	42	29.0	29.0	85.5
	جداً موافق	21	14.5	14.5	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الاستثمار تدفق من يزيد الامارة في الاستثمار لمميزات بالترويج الاهتمام]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	18	12.4	12.4	12.4
	موافق غير	16	11.0	11.0	23.4
	محايد	37	25.5	25.5	49.0
	موافق	44	30.3	30.3	79.3
	جداً موافق	30	20.7	20.7	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[المشروع وتسجيل ترخيص سهولة]					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	9	6.2	6.2	6.2
	موافق غير	19	13.1	13.1	19.3
	محايد	28	19.3	19.3	38.6
	موافق	45	31.0	31.0	69.7
	جداً موافق	44	30.3	30.3	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الاستثمارية المشاريع تسجيل مجال في الروتينية الاجراءات كثرة]				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	11	7.6	7.6	7.6
	موافق غير	10	6.9	6.9	14.5
	محايد	46	31.7	31.7	46.2
	موافق	47	32.4	32.4	78.6
	جداً موافق	31	21.4	21.4	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[الاستثمارية للمشاريع والترخيص التسجيل بإجراءات الإلمام]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	7	4.8	4.8	4.8
	موافق غير	15	10.3	10.3	15.2
	محايد	35	24.1	24.1	39.3
	موافق	54	37.2	37.2	76.6
	جداً موافق	34	23.4	23.4	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[والحكومية الادارية الاجراءات سرعة]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	12	8.3	8.3	8.3
	موافق غير	14	9.7	9.7	17.9
	محايد	42	29.0	29.0	46.9
	موافق	44	30.3	30.3	77.2
	جداً موافق	33	22.8	22.8	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[والاجراءات الأنظمة في شفافية وجود]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غيرموافق جداً	13	9.0	9.0	9.0
	موافق غير	15	10.3	10.3	19.3
	محايد	37	25.5	25.5	44.8
	موافق	48	33.1	33.1	77.9
	جداً موافق	32	22.1	22.1	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

[للمستثمرين المقدمة والامتيازات الحوافز جودة]

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غيرموافق جداً	21	14.5	14.5	14.5
	موافق غير	17	11.7	11.7	26.2
	محايد	43	29.7	29.7	55.9
	موافق	40	27.6	27.6	83.4
	جداً موافق	24	16.6	16.6	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

جذب المستثمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	40	27.6	27.6	27.6
	محايد	30	20.7	20.7	48.3
	موافق	75	51.7	51.7	100.0
	Total	145	100.0	100.0	

Abstract

Student: Maysoon Fareed Al Younees

Title: Study of the factors of the investment environment and its impact on attracting investment - Case study of Umm Al Quwain as a model for investment

Syrian Virtual University

Supervised by Dr. Magd Sakour

2019

The study aims to identify the factors of the investment environment in the Emirate of Umm Al Quwain and their impact on attracting investment to the Emirate. The factors of the investment environment were infrastructure and administrative factors. (provide trained staff, investment guides, investment entity, multiple investment entities, procedures), and promotion.

The research community consists of local and foreign investors registered in the governmental authorities in Umm Al Quwain Emirate (Free Trading Zone - Economic Department - Umm Al Quwain Industrial Authority). The sample of the study was a random sample of a group of investors. The questionnaire was distributed as an electronic link in both languages Arabic and English. _ This was due to the presence of non-local and non-Arab investors _ to a number of investors. (145) questionnaires were retrieved and all the answers were valid. The researcher used a number of statistical methods in the statistical program SPSS to present and analyze the results of the study.

The study concluded that there is an attractive investment environment in the Emirate of Umm Al Quwain and that there is a positive correlation and significant statistical effect on the factors of the investment environment (infrastructure - trained cadres - investment guide - investment entity - procedures - promotion) in attracting investment to the Emirate. When there is no correlation or significant statistical significance to the investment environment factor (the presence of multiple investment entities) in attracting investment for the Emirate.

The study ended with a series of solutions and proposals, the most important of which is the need to improve the level of services in the infrastructure and the interest in providing a trained and specialized administrative staff, and work to provide an investment guide to facilitate, and standardize procedures. It also recommended that attention should be given to promoting its role in attracting investors, the desired results and the need to activate the role of the Investment Authority, which will help in organizing and facilitating the investment process.

Keywords: Investment Environment, Infrastructure, Investment Guide, Administrative Staff, Promotion, Investment Authority.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education

Syrian Virtual University

Study of investment environment factors: Umm ALQuwain investment model

Case study

Master of Business Administration

Done by:

Maysoon Fareed Al younees

MAYSOON_90366

Supervised by:

Dr. Magd Sakour

2019